المملكة المغربية

البرلمـــــان

مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين

خلال السنة التشريعية 2016-2017

أشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة

4/5

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن

القسم الأول:
أشغال الجلسات العامة

- تقديم
- أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2016-2017
- ثانيا: حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016:
  - الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر 2016
- ثالثا: ملخص أشغال الدورة الاستثنائية (مارس 2017)
- رابعا: حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017:
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل 2017
  - الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل 2017
- الملحق:
  - ملخصات حول الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017
  - لائحة أعضاء مجلس المستشارين المعلن عن انتخابهم في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

تقديم

تقديم

تميزت حصيلة اشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016 - 2017 بعقد 41 جلسة عامة، توزعت بين 4 جلسات عامة خلال دورة أكتوبر 2016 وجلستين عامتين خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2017 و35 جلسة عامة في دورة أبريل 2017.

وإذا كانت الدورة الاولى قد تأثرت بتأخر مفاوضات تشكيل الحكومة عقب انتخاب مجلس النواب، وبالتأويل الذي أعطته الحكومة لمفهوم تصريف الأمور الجارية وعدم خضوعها للمراقبة لاسيما عن طريق الأسئلة الشفهية، لذلك فقد انحصرت الجلسات على الموافقة على نص تشريعي ذو صبغة مستعجلة، وعلى تدبير القضايا الداخلية للمؤسسة.

وطبقاً لمقتضيات الفصل (66) من الدستور والمادة 5 من النظام الداخلي، عقد المجلس دورة استثنائية لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، بناء على طلب أغلبية أعضاء مجلس المستشارين، ضمانا لتطبيق مقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي تنص على أنه «يخصص المجلس المعني جلسة أو جلسات عمومية لمناقشة مضمون تقرير اللجنة داخل أجل لا يتعدى أسبوعين من تاريخ إيداعه لدى مكتب هذا المجلس».

وبالتالي، أخذت دورة أبريل الحيز الأوفر من أشغال المجلس لهذه السنة، وقد جاءت جلسات الأسئلة الشفوية في المقدمة بـ14 جلسة عامة، تلتها 9 جلسات للتشريع، و6 جلسات خاصة، و3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، و3 جلسات شهرية لتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

وعلى العموم، بالإضافة إلى الجلسات التشريعية والرقابية المتعلقة بالأسئلة الشفهية، فقد تميزت الجلسات العامة خلال هذه السنة التشريعية بـ:

- انتخاب كل من الخليفة الأول والخليفة الرابع للرئيس؛
- تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي؛
- تقديم ومناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017؛
- الاستماع إلى عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، ومناقشته بحضور اعضاء من الحكومة.

أولا:
الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2016-2017

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2016-2017

الجلسات العامة	دورة أكتوبر 2016		الدورة الاستثنائية مارس 2017	دورة أبريل 2017		مجموع السنة التشريعية	
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها		عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
الجلسات الخاصة	02	ساعة و15 دقيقة	عقد المجلس جلستين عامتين بتاريخ 13 و15 مارس 2017 خصصتا لتقديم ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد	6	11 ساعة و28 دقيقة	08	12 ساعة و43 دقيقة
جلسات الأسئلة الشفوية	--	--		14	29 ساعة و14 دقيقة	14	29 ساعة و14 دقيقة
جلسات التشريع	01	ساعة و37 دقيقة		9	13 ساعة و34 دقيقة	10	15 ساعة و11 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	--	--		3	9 ساعات و43 دقيقة	03	9 ساعات و43 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	01	21 دقيقة		3	3 ساعات و30 دقيقة	04	3 ساعات و51 دقيقة
جلسات مناقشة تقارير لجن تقصي الحقائق	--	--	(02) لمدة 3 ساعات و45 دقيقة	--	--	02	3 ساعات و45 دقيقة
المجموع	04	3 ساعات و13 دقيقة	3 ساعات و45 دقيقة	35	67 ساعة و29 دقيقة	41	74 ساعة و27 دقيقة

رسم مبياني لتوزيع الجلسات العامة بحسب نوع الجلسة

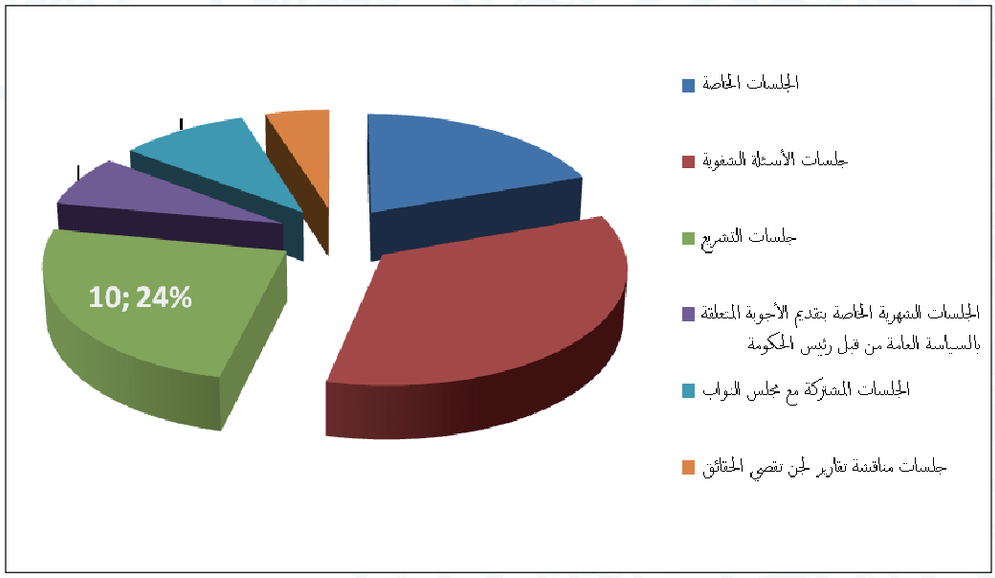

رسم مبياني لتوزيع الجلسات العامة بحسب المدة الزمنية المستغرقة من كل صنف من الجلسات

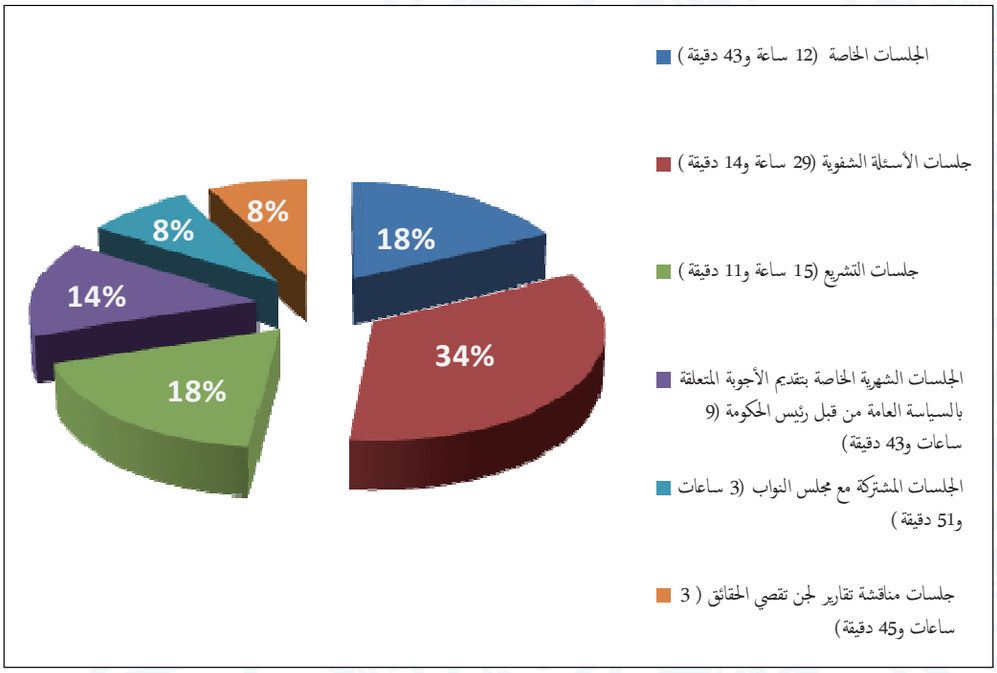

دورة أكتوبر 2016

أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016

نوع الجلسة العامة	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
الجلسات الخاصة	02	ساعة و15 دقيقة
جلسات الأسئلة الشفوية	--	--
جلسات التشريع	01	ساعة و37 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	01	21 دقيقة
المجموع	04	3 ساعات و13 دقيقة

ثانيا: الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين [1]		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.1	2016/10/14	افتتاح دورة أكتوبر 2016 من السنة التشريعية 2016-2017.	--	--	--	--	--	--	21 دقيقة
.2	2016/12/20	انتخاب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.	57	% 47.5	63	% 52.5	63	--	35 دقيقة
.3	2017/01/19	مشروع قانون رقم 01.17، يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003،	94	% 78.3	26	% 21.6	26	--	ساعة و37 دقيقة
.4	2017/02/09	اختتام دورة أكتوبر 2016	56	% 46.6	64	53.3 %	64	--	40 دقيقة

[1] المقصود بالحضور في الجلسة العامة: ولوج قاعة الجلسات العامة من قبل المستشار بغض النظر عن المدة الزمنية التي قضاها داخل القاعة؛
المقصود بعدد حضور المستشارين داخل قاعة الجلسات العامة: هو العدد الإجمالي التراكمي (nombre total cumulé) للمستشارين الذين ولجوا قاعة الجلسات العامة طيلة مدة الجلسة العامة.

خطاب رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة الوزراء المحترمون؛

الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نتوقف عند الحدث التاريخي المتمثل في عودة المملكة المغربية إلى الإتحاد الإفريقي، والتي جاءت كتتويج لدبلوماسية مبادرة، حكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، هيأت شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة إلى حظيرة الاتحاد الافريقي.

لقد شكل خطاب جلالة الملك أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الافريقي التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، عنوانا لمرحلة تاريخية قوية ومتميزة وواعدة بالنسبة للمغرب ولأفريقيا على حد سواء اعتبارا لمكانة المغرب ودوره الريادي في الدفاع عن قضايا ومصالح شعوب القارة الأفريقية

«لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا.

وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة. ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها...».(انتهى النطق الملكي)

إن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الافريقي بقدر ما تعد انتصارا تاريخيا أسقط كل المخططات والمناورات التي كانت تستهدف النيل من مصالحنا، فهي تفتح أمامنا كبرلمانيين تحديات جديدة، تفرض علينا استلهام التحرك الدبلوماسي الذي قاده جلالة الملك، ومواصلة هذا التحرك وإعطائه مضمونا ملموسا في علاقتنا مع إخواننا الأفارقة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد حاول مجلس المستشارين منذ افتتاح البرلمان من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن يمارس صلاحياته الدستورية في مجال الرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسة الأسبوعية وفي حدود المهام الموكولة لحكومة

تصريف الأعمال لاسيما وأن الساحة الوطنية عرفت أحداثا على قدر كبير من الأهمية تستدعي تفاعل البرلمان معها. وهكذا راسل المجلس الحكومة في هذا الشأن، إلا أن هذه الأخيرة كان لها رأي أخر تمثل في عدم الاستجابة لطلب المجلس، مستندة في ذلك إلى القانون التنظيمي الخاص بتنظيم وتيسير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وفق تأويل خاص للفصل 37 منه.

وتحمل المجلس مسؤوليته، وأصدر بلاغا بهذا الصدد يشرح فيه حيثيات الموقف ويخلي مسؤوليته من أي تعثر في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي. كما واصل المكتب اجتماعاته الأسبوعية للتداول في مختلف القضايا المندرجة في مجالات اختصاصاته وكذا اللقاءات التنسيقية مع رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة للتشاور حول القضايا ذات الأولوية في تدبير المؤسسة.

وجدير بالذكر أن مجلس المستشارين لم يستسلم لوضعية الجمود الاضطراري، بل بادر إلى تفعيل دينامية متجددة ونشيطة همت جميع مناحي الاشتغال في مجال اختصاصاته.

فعلى مستوى المراقبة، تابعت اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد أشغالها واستمعت إلى عدد من المسؤولين. ومن أجل استجلاء المزيد من الحقائق حول موضوع اشتغالها، طلبت عن طريق مكتب المجلس استصدار تقرير من المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد. وقد خصص المجلس لتقديمه اجتماعا مشتركا اعتبر الأول من نوعه جمع بين فعالياته ثلاثة لجان دائمة ولجنة مؤقتة، وتم فيه الاستماع إلى عرض قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع.

وعلى مستوى التشريع، واعتبارا للأهمية التي يكتسيها مشروع القانون رقم01.17 المتعلق بالمصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لارتباطه بتوفير شروط عودة المغرب إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فقد تعبأت كل مكونات المجلس للتحسيس بدقة هذه اللحظة، وهو ما ترجم في الاجتماع الهام الذي عقدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة وكذلك الجلسة العامة التي عرفت حضورا وازنا للسيدات والسادة المستشارين، مما يعكس حرص الجميع على التعبئة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن.

وعلى المستوى الدبلوماسي، شهدت هذه الدورة كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 9 وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 21 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى جمهورية الشيلي بدعوة من رئيس مجلس النواب الشيلي، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد علاقاتنا الثنائية. وتوجت هذه الزيارة بالتوقيع على مذكرة تعاون وبالاتفاق على غقامة منتدى برلماني أفريقي – لاتيني أميركي لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وتميزت هذه الدورة بتنظيم المجلس لمجموعة من الأنشطة حول قضايا ذات أهمية على المستوى الإقليمي والدولي نذكر من بين أهمها:

- احتضان البرلمان المغربي ما بين 5 و 9 نونبر أشغال الدورة ال69 للجنة التنفيذية والمؤتمر ال39 للاتحاد البرلماني الإفريقي، وقد انكبت على الدراسة والمصادقة على التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي والقانون الداخلي للاتحاد، والبرنامج السنوي

للعمل، ومشروع الميزانية برسم سنة 2017، فضلا عن تحديد جدول أعمال وتاريخ ومكان انعقاد الدورة ال70 للجنة التنفيذية للاتحاد. كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع «مساهمة البرلمانات الإفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال».

- أما أشغال المؤتمر ال39 للاتحاد البرلماني الإفريقي فقد جرت أطواره يومي 8 و 9 نونبر، وعرف الاستماع إلى التقرير العام الذي قدم من طرف اللجنة التنفيذية، وإلى تقرير حول أنشطة الاتحاد، فضلا عن تقرير حول أنشطة لجنة النساء البرلمانيات. وتطرق المشاركون، خلال هذا المؤتمر، إلى عدد من المواضيع تتعلق ب «مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية»، و»دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، وكذا «محاربة الإرهاب في أفريقيا.» وعرف هذا المؤتمر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية وتحديد مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر ال40 للاتحاد البرلماني الإفريقي.
- وعلى هامش فعاليات الكوب 22 بمراكش، عقدت البرلمانات الإفريقية اجتماعا تشاوريا، بمبادرة من البرلمان المغربي، وذلك يوم السبت 12 نونبر 2016، خصص لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود من أجل بلورة مبادرة للترافع بشأن تمكين البلدان الإفريقية السائرة في طريق النمو، من تدعيم قدراتها للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف مع مشروع الانتقال الطاقي بما يوفر لها التمويلات الملائمة، وكذا التحويل التكنولوجي، كما استهدف تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الإفريقية حول موضوع التغيرات المناخية وآثارها على القارة السمراء وتوج اللقاء باعتماد إعلان مراكش للبرلمانات الإفريقية المشاركة في الكوب 22.
- وفي نفس الإطار عقد اجتماع تنيسيقي تشاروي لممثلي البرلمانات الفرانكفونية واستهدف هذا اللقاء أيضا اطلاع وتحسيس البرلمانيين الفرانكفونيين على بنوذ ومقتضيات اتفاق باريس للمناخ من أجل تسريع مسلسل المصادقة على الاتفاق وإدراجه ضمن التشريعات الوطنية وتعزيز المراقبة في ما يخص احترام الالتزامات الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية وإلزامية تقديم حصيلة الأعمال المنجزة في مجال مكافحة التغيرات المناخية.
- وبمناسبة انعقاد الكوب 22 نظم البرلمان المغربي بشراكة مع الإتحاد البرلماني الدولي فعاليات الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر «كوب 22» بمراكش يوم 13 نونبر 2016. وشارك في أشغال هذا الاجتماع، وفود عن 167 دولة أعضاء في الإتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتميز هذا اللقاء البرلماني بالتداول في قضايا ترتبط أساسا بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «اتفاق باريس»، وكذا تفعيل «المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية» المصادق عليه في الجمعية العامة 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بلوسكا بزامبيا. وتوج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الختامية التي كان لمجلسنا الموقر شرف صياغة مضامينها.

وسيعرف مساء هذا اليوم تنظيم ندوة حول «محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين، الأول قاده رئيس مجلس النواب الشيلي، والذي قام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقى خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، ووقف عند التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية.. والوفد الثاني

قادته رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية. المغربية.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة (65 مجموعة)، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية (15 دولة). كما واصلت مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب – الاتحاد الأوروبي عملها الدبلوماسي من خلال زيارة إلى ستراسبورغ بمناسبة مناقشة والتصويت على مشروع التقرير السنوي لـ 2015 حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وزيارة مماثلة لبروكسيل للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعيتين.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد شكل التعاون والتفاعل معها هاجسا يحظى بالأولوية لدى مجلس المستشارين، حيث الحرص الشديد على استمرار السلاسة التي طبعت علاقته بها على الدوام بتفاعل المجلس الدائم مع التقارير الصادرة عنها بتعميمها على جميع مكوناته من فرق ومجموعات ومكتب، بغاية استثمار ما يرد فيها من تحاليل ومعطيات تساعد السيدات والسادة المستشارين في ممارسة الأدوار الرقابية والتشريعية المنوطة بهم؛ فضلا عن المساهمة والمشاركة النوعية لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج في مختلف المبادرات التي أقدم عليها مجلسنا والمندرجة في اختصاصاتها. وكذلك الشأن بالنسبة لاسترسال العلاقة مع المجلس الدستوري بخصوص قراراته ذات الصلة بالمنازعات الانتخابية لأعضاء مجلس المستشارين.

أما بخصوص الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، فقد واصل مجلسنا الموقر تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهامنا أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية غير مسبوقة حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية» بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية COP22 / CMP12 / CMA1 من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة. وخلصت إلى إعداد «مشروع المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس» والذي عرض على أنظار مجلس النواب الموقر قصد إبداء الرأي واعتماده كصيغة نهائية لمساهمة البرلمان المغربي بمجلسيه في المجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل وقناعة من مجلسنا بترابط إعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030 ، عملنا على تنظيم يوم دراسي حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وسمنستر للديمقراطية»، التي وقعنا معها بالمناسبة اتفاقية للشراكة والتعاون.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث

المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وفي مقابل ذلك تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار، إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكييفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

وترصيدا لمجهودنا الترافعي بخصوص تقوية دور البرلمانات الوطنية ومكانتها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بادرنا إلى تنظيم ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة «وستمنستر للديمقراطية» والتي تندرج أيضا في إطار احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية و إرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

وقد حرصنا على توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية والحكومية والمدنية والأكاديمية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في هذه الندوة مع استثمار الخبرة الدولية عبر إشراك باحث مساعد في «مشروع الحرية وحقوق الإنسان العالمية»، وخلصت أشغال هذه الندوة إلى تقديم تقرير تركيبي تضمن توصيات جديرة بالاعتبار وكذا التداول بخصوص دراسة معدة لفائدة المجلس حول ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي نتطلع إلى أن تنير عملنا كبرلمانيين في مجهود ملاءمة منظومتنا التشريعية الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن نفس المنحى نظم المجلس بتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لقاء تشاوريا حول التقرير الوطني الذي سيعرض أمام مجلس حقوق الإنسان برسم الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. واستهدف هذا اللقاء التفاعلي عرض مضامين التقرير الوطني الذي أعدته المندوبية الوزارية بالتعاون مع باقي الفاعلين الوطنيين المعنيين، وإطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مضامينه وإبداء الرأي بشأنه.

وفي سياق السعي نحو الترصيد والتوثيق، نظمنا بمعية مجلس الجالية المغربية بالخارج، ورشة عمل لتقديم أعمال الندوة الدولية حول موضوع «مغاربة العالم و الجهوية الموسعة» المنظمة خلال فصل الصيف من السنة الفارطة. وقد تم الإعلان عقب هذه الورشة على عزم المؤسستين تنظيم النسخة الثانية لهذه الدورة في غضون شهر يوليوز المقبل.

أما بشأن السعي إلى إشراك المجتمع المدني في بلورة مقترحات ملموسة لتفعيل مستلزمات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، فقد نظمنا بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني لقاءا دراسيا حول»تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات- الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني-». وسعى هذا اللقاء التفاعلي الثالث، إلى تكثيف التفاعل المؤسساتي المدني من أجل مساهمة فاعلة تنكب بصفة خاصة على تطوير مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لجعله أكثر ملائمة مع المرجعيات الوطنية والدولية، ومتسقا في كثير من جوانبه مع التجارب والممارسات الفضلى، وكذا تفعيل المرتكزات والقواعد الدستورية والمرجعيات الوطنية ذات الصلة. وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي على محورين بارزين؛ ضمن خمس مداخلات مركزية؛ حيث هم المحور الأول أهم الآليات القانونية والإدارية لتفعيل وتدبير مجلس المستشارين للحق في تقديم العرائض والحق في الملتمسات، وخصص المحور الثاني لأدواروآليات المجتمع المدني في تفعيل الحق في تقديم الملتمسات والعرائض إلى مجلس المستشارين ومرافقة المواطنين لممارسته.

واسمحوا لي في هذا الصدد، أن أجدد التنويه إلى أنه فيما يخص العلاقة مع المجتمع المدني فإن مقاربتنا تتجاوز جوانبها الموضوعاتية إلى ما هو إجرائي وتنظيمي عبر ترجمة التوصيات والخلاصات المتمخضة عنها إلى مقتضيات في بنود مشروع النظام الداخلي. واغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الذي تقوم به لجنة النظام الداخلي التي واصلت اشتغالها خلال هذه الدورة، وفق منظور جديد للعمل البرلماني يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان ومتطلبات التنمية المستدامة.

كما انكب المجلس على تحضير البنيات الإدارية المستقبلية تماشيا مع المستجدات التشريعية في العلاقة باهتمامات المجتمع المدني كتلك المتعلقة بتقديم العرائض والملتمسات وكذلك إدماج اللغة الامازيغية في أشغال مجلس المستشارين.

وعلى مستوى مناقشة وتقييم السياسات العمومية، فقد حقق المجلس تراكما هاما، إذ سيفعل المقتضيات الدستورية المتعلقة بها للمرة الثالثة على التوالي، ذلك أن مكتب المجلس وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي باشر مسطرة إحداث المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية بالتعاون والتشاور مع مكونات المجلس، حيث حدد عدد أعضائها في 13 عضوا حسب التمثيل النسبي للفرق والمجموعات.

وقد سبقت هذه العملية، توصل مكتب المجلس من الفرق والمجموعات بأربعين 40 اقتراحا في مواضيع تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، منها 12 موضوعا هم وضعية المرفق العمومي.

وبعد مشاورات مكثفة وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان، استقر الرأي على اختيار السياسة العمومية في مجال المرفق العمومي كمحور للجلسة السنوية لهذه السنة.

وبغرض تجويد العمل البرلماني والرفع من نجاعته، اتخذ مكتب المجلس قرارا يخص اعتماد نظام المساعدة البرلمانية كما هو معمول به في مجموعة من البرلمانات الوطنية عبر العالم.

وعلى مستوى تدبير الموارد البشرية للمجلس، فإن المكتب منكب على إعداد مخطط استراتيجي يروم تقوية قدرات هذه الموارد

والرفع من مردوديتها وتحقيق الفعالية والنجاعة في العمل الإداري. وسعيا منه إلى إشراك الجميع في هذا الورش الهام، فقد عقد سلسلة من المشاورات مع جميع المكونات بغاية إنضاج شروط تفعيل المخطط واتخاذ التدابير المصاحبة له وعلى رأسها تعميق النظروتوسيع الاستشارة حول منظام إدارة مجلس المستشارين بعد مرورثلاث سنوات على تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي بأداء المجلس.

والشكر أيضا موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطروموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل من أجل النهوض بأداء مجلسنا والرفع من إنتاجيته...

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية للرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

الدورة الاستثنائية
مارس 2017

ملخص أشغال الدورة الاستثنائية المنعقدة بطلب من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين لتقديم ومناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد

بعد إيداع لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد لتقريرها لدى السيد رئيس مجلس المستشارين في 28 فبراير 2017، وبناء على مقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي تنص على أنه «يخصص المجلس المعني جلسة أو جلسات عمومية لمناقشة مضمون تقرير اللجنة داخل أجل لا يتعدى أسبوعين من تاريخ إيداعه لدى مكتب هذا المجلس»، توصل مكتب المجلس بطلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين (89 عضوا) للدعوة لعقد دورة استثنائية على أساس جدول أعمال محدد يتمثل في تقديم ومناقشة مضمون التقرير المشار إليه طبقاً لمقتضيات الفصل (66) من الدستور والمادة 5 من النظام الداخلي للمجلس. وعلى إثر ذلك، تم تحديد يومي 13 و15 مارس 2017 كموعد لعقد الجلسات العامة المخصصة لمناقشة النقطة المدرجة في جدول الأعمال، وأخبر السيد رئيس مجلس النواب والسيد رئيس الحكومة بذلك.

وبعد الإحاطة بمختلف النصوص القانونية المنظمة لمناقشة مضامين تقارير لجان تقصي الحقائق، واستحضار التجارب السابقة لمجلسي البرلمان في هذا الشأن، تم تنظيم المناقشة بالتنسيق بين المكتب وندوة الرؤساء، بإقامة فاصل زمني بين جلسة تقديم التقرير وجلسة مناقشة مضمون التقرير للتطبيق الأمثل لأحكام الفصل 67 من الدستور، وقصد ضمان إطلاع المجلس على نتائج عمل لجنة تقصي الحقائق، ومناقشته مضمون التقرير بعد ذلك.

وبناء عليه، صدر إعلان عن رئيس مجلس المستشارين يعلم السيدات والسادة المستشارين بجمع البرلمان في دورة استثنائية بناء على طلب من أغلبية أعضاء المجلس، وفق جدول الأعمال التالي:

.تقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، يوم الاثنين 13 مارس 2017؛

.مناقشة مضمون تقرير اللجنة، يوم الأربعاء 15 مارس 2017.

وطبقا لجدول الأعمال المقرّر، تم توزيع تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد على أعضاء المجلس، وذلك بمجرد انتهاء المقرّر من تقديمه خلال الجلسة العامة الأولى..

وبعد الانتهاء من المناقشة من لدن جميع الفرق والمجموعات بالمجلس التي عرضت خلالها جميع مكونات المجلس وجهة نظرها في الموضوع، وافق المجلس على اثر ذلك -طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 17 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق- على نشر مجموع مضمون التقرير في الجريدة الرسمية للبرلمان.

وفي الختام، أعلن السيد رئيس مجلس المستشارين عن استيفاء المجلس لجدول أعمال الدورة الاستثنائية، يوم الأربعاء 15

مارس 2017، وبالتالي اختتام هذه الدورة، ليتم توجيه كتاب في الموضوع للسيد رئيس الحكومة قصد ترتيب الأثر القانوني عن ذلك طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 66 من الدستور.

وقد توزعت أشغال الدورة الاستثنائية كالتالي:

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.1	2017/03/13	تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.	56	46.6%	64	% 53.3	63	01	30 دقيقة
.2	2017/03/15	مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.	45	37.5%	75	% 62.5	70	05	3 ساعات و15 دقيقة

دورة أبريل 2017

خطاب رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017

- الجمعة 14 أبريل 2017 -

حضرات السيدات والسادة،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017 في ظل ظرفية متميزة، من أبرز معالمها، استكمال مسلسل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي مست مجموعة من القطاعات المهيكلة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي ساهمت في إبراز نموذجنا المتفرد في ظل محيط إقليمي شديد التوتر والحساسية.

ويأتي افتتاح هذه الدورة في سياق تعيين الحكومة الجديدة، التي نتمنى التوفيق لرئيسها وأعضائها، ونجدد لهم التأكيد، بهذه المناسبة، على أن مجلس المستشارين على أتم استعداد للتعاون معهم، على قاعدة فصل وتكامل السلط.

كما نفتتح هذه الدورة أيضا في سياق استكمال بناء الصرح المؤسسي، بما يؤمن الحكامة الديمقراطية، بعد تنصيب مؤسستين دستوريتين جديدتين طبقا لمقتضيات الدستور، ويتعلق الأمر بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذين نهنئ أعضائهما على الثقة التي حظوا بها من قبل صاحب الجلالة نصره الله، ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم.

وتتميز هذه الظرفية أيضا بالانتظارات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا بعد تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة، لاسيما وأنه سيقدم قبل نهاية الشهر الجاري تقريره إلى مجلس الأمن بشأن تطورات هذا النزاع المفتعل.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن المغرب قدم مبادرة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وصفت بالجادة وذات المصداقية، وحظيت ولا تزال بتقدير المنتظم الدولي لكونها تشكل الحل الأمثل لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر عقودا من الزمن.

ونفتتح هذه الدورة أيضا في سياق التحضيرات الجارية لاستكمال إجراءات انضمام المملكة المغربية إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى «كرانس مونتانا» بتاريخ 17 مارس 2017 بمدينة الداخلة، بأن «تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في نفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب جنوب مربح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا لواثقون من كسب هذه الرهانات. فإفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي» (انتهى النطق الملكي).

واستعدادا لرفع التحديات المترتبة عن عودة المملكة المغربية إلى الأسرة الإفريقية، وبعد استكمال تأسيس مجموعات برلمانية جديدة للصداقة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بادرنا إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية

حضورنا الدبلوماسي على المستوى الإفريقي، من خلال عقد سلسلة ندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهانات ذات الصلة، والتي أعطينا انطلاقتها الأسبوع المنصرم عبر تنظيم ندوة برلمانية في موضوع «الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية».

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين، على عدة مستويات.

وهكذا، فاستكمالا للمبادرة التي أطلقها المجلس بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والتي اشتغلت في ظروف استثنائية ناتجة بالأساس عن تواجد أعضاء الحكومة في وضعية تصريف الأعمال، عمل المجلس في دورة استثنائية هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني من حيث اتخاذ المبادرة من طرف أعضاء أحد المجلسين، على مناقشة تقرير هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.

وعلاقة بالوظائف الدستورية الجديدة لمجلس المستشارين، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات العمومية وفي إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية، تجاوب المجلس مع مضامين الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والذي شخص فيه بشكل دقيق أعطاب الإدارة المغربية، وهو الموضوع الذي من المقرر أن تعالجه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية تحت عنوان «المرفق العمومي».

وشهدت هذه الفترة كذلك، مواصلة عمل اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، في تكامل مع مجلس النواب واحتراما لمقتضيات الدستور.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أنوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي توجت بإحداث لجنة فرعية مختلطة تشتغل على مواضيع محددة، وستفضي بدون شك إلى نتائج إيجابية من شأنها تحقيق التناسق والتكامل بين المجلسين ضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في دعم العملية التشريعية، نظم المجلس أياما دراسية بشراكة مع منظمات المجتمع المدني لبحث طرق تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وخاصة ما يرتبط بالحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس10وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية، والسيد رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، والسيد رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت...، كما شارك المجلس في 18 تظاهرة إقليمية ودولية، منها مساهمتنا في أشغال جلسة الاستماع السنوية للأمم المتحدة بنيويورك شهر فبراير 2017 حول موضوع:

«العالم الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض وضمان رفاهية البشر ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030».

وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 136 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة دكا ببنغلاديش في الفترة الممتدة من فاتح إلى خامس أبريل 2017، وفي الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف كاستعداد لتهييئ مشاركة المجلس، ولأول مرة، في الوفد الرسمي للمملكة المغربية الذي سيقدم التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بداية شهر ماي 2017، مما سيكرس توجهنا الرامي إلى تحقيق عمل برلماني مبني على المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ودول الكرايبي، استقبل مجلسنا وفدا برلمانيا عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكرايبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، كما استقبل المجلس وفدا برلمانيا عن جمهورية البيرو.

وشكلت المباحثات التي أجريناها مع هذه الوفود مناسبة هامة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة، وكذا روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة في أفق ترجمة مشروعنا الطموح المتعلق بإحداث»منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني»، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية، وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وعرفت هذه الفترة كذلك، زيارتنا بمعية وفد من المجلس، إلى جمهورية فنلندا بدعوة من السيدة رئيسة البرلمان الفنلندي من 8 إلى 10 مارس 2017، وحظينا خلالها بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلدية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي وبفرص الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به بلادنا.

كما تميزت هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين، بتنظيم البرلمان بمجلسيه للمؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للإتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي. العربي.

وعلى مستوى الشراكة والتعاون الدولي، كثف مجلس المستشارين أنشطته خلال هذه الفترة مع مختلف المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.كما فتح المجلس أوراشا مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار خلق آلية التوأمة المؤسساتية.

السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام، تمثل في تنظيم مجلسنا للدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار»مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، يوم 20 فبراير 2017، والذي حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في هذا المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما دعا جلالته من خلالها مجلس

المستشارين إلى «متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني»(مقتطف من الرسالة الملكية السامية).

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز، من أجل استدراك الزمن المهدور جراء تعثر مشاورات تشكيل الحكومة.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما أبدوه من بذل وعطاء طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم.

والشكر موصول كذلك لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية التي واكبت بانتظام أنشطتنا، ولممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها بكل مهنية لعموم الرأي الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017:

نوع الجلسة العامة	عدد الجلسات	معدل حضور السادة المستشارين	النسبة المئوية للحضور	مجموع ساعات العمل
الجلسات الخاصة	6	71 مستشار(ة)	% 59.16	11 ساعة و28 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	3	===	===	3 ساعات و30 دقيقة
جلسات الأسئلة الشفهية	14	حوالي 69 مستشار(ة)	%57.85	29 ساعة و14 دقيقة
الجلسات الشهرية	3	71 مستشار(ة)	% 59.16	9 ساعات و43 دقيقة
الجلسات التشريعية	9	بمعدل حضور حوالي 56 مستشار(ة)	% 46.57	13 ساعة و34 دقيقة
المجموع	35	المعدل العام للحضور حوالي 66 مستشار(ة)	النسبة العامة للحضور% 55	67 ساعة و29 دقيقة

ثانيا: الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.1	2017/04/14	افتتاح دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016-2017.	81	68.06 %	38	% 31.93	36	02	20 دقيقة
.2	2017/04/14	انتخاب الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.	90	75.63 %	29	% 24.36	27	02	48 دقيقة
.3	2017/04/19	جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان بمقر مجلس النواب لتقديم البرنامج الحكومي.	-----	------	------	--------	----	-----	1 ساعة و36 دقيقة
.4	2017/04/25	مناقشة البرنامج الحكومي.	80	67.22 %	39	% 32.77	34	05	5 ساعات و16 دقيقة
.5	2017/04/26	رد السيد رئيس الحكومة على مداخلات الفرق والمجموعات في إطار البرنامج الحكومي.	[3]53	44.53 %	66	% 55,46	58	08	ساعة و15 دقيقة
.6	2017/04/27	جلسة برلمانية مشتركة بمقر مجلس النواب لتقديم مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.	----	-----	----	-----	----	---	40 دقيقة
.7	2017/05/2	مناقشة الأسئلة الشفوية	[4]72	60 %	48	40 %	37	11	ساعتين و14 دقيقة
.8	2017/05/9	مناقشة الأسئلة الشفوية	65	54,16 %	55	% 45.83	44	11	ساعتين و11 دقيقة

[2] المقصود بالحضور في الجلسة العامة: ولوج قاعة الجلسات العامة من قبل المستشار بغض النظر عن المدة الزمنية التي قضاها داخل القاعة؛
المقصود بعدد حضور المستشارين داخل قاعة الجلسات العامة: هو العدد الإجمالي التراكمي (nombre total cumulé) للمستشارين الذين ولجوا قاعة الجلسات العامة طيلة مدة الجلسة العامة.

[3] بلغ عدد أعضاء المجلس خلال الجلسات الخمسة الأولى من دورة أبريل 119 عضوا بعد انتخاب السيد محمد الأنصاري عضوا بالمحكمة الدستورية.

[4] اكتمل عدد أعضاء المجلس المحدّد في 120 عضوا، بعد دعوة السيدة فاطمة عميري لملء المقعد الشاغر الذي كان يشغله السيد محمد الأنصاري بالمجلس.

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين			المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر
.9	2017/05/9	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.	44	36.66 %	76	% 63.33	65	11	4 دقائق
.10	2017/05/16	مناقشة الأسئلة الشفوية	81	67.5 %	39	% 32.5	33	06	ساعتين و02 دقائق
.11	2017/05/23	مناقشة الأسئلة الشفوية	72	60 %	48	% 40	40	08	ساعتان و13 دقيقة
.12	2017/05/30	مناقشة الأسئلة الشفوية	70	58.33 %	50	% 41.66	48	02	ساعتان و07 دقائق
.13	2017/05/31	المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.	69	57.5 %	51	% 42.5	51	0	4 ساعات و28 دقيقة
.14	2017/06/01	التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.	73	60.83%	47	% 39.16	47	0	ساعتان و03 دقائق
.15	2017/06/01	التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، والمشروع برمته.	80	66.66 %	40	% 33.33	40	0	ساعة و02 دقائق
.16	2017/06/06	مناقشة الأسئلة الشفوية	59	% 49.16	61	%50.83	55	06	ساعة و49 دقيقة
.17	2017/06/07	الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، لمناقشة: 1 - نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين. 2 - استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.	63	52.50 %	57	% 47.50	52	05	ساعتان و52 دقيقة
.18	2017/06/13	مناقشة الأسئلة الشفوية	62	50.83%	58	% 49.16	56	02	ساعتان و16 دقيقة
.19	2017/06/20	مناقشة الأسئلة الشفوية	52	43.33%	68	56.66%	58	10	ساعتان و14 دقيقة
.20	2017/07/04	مناقشة الأسئلة الشفوية	77	64.16 %	43	%35.83	35	08	ساعتان و08 دقائق
.21		جلسة برلمانية مشتركة بمقر مجلس النواب للاستماع لعرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول اعمال المحاكم المالية	***	***	**	****	**	**	ساعة و14 دقيقة
.22	2017/07/05	الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، حول موضوعي: - إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛ - السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.	57	47.5 %	63	%25.5	59	04	3 ساعات و51 دقيقة
.23	2017/07/05	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.	34	% 28.3	86	%71.6	82	04	05 دقائق
.24	2017/07/11	مناقشة الأسئلة الشفوية	68	% 56.66	52	% 43.33	40	12	ساعتان و 26 دقيقة
.25	2017/07/11	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	45	% 37.5	75	% 62.5	63	12	08 دقائق
.26	2017/07/18	مناقشة الأسئلة الشفوية	67	%55.83	53	%44.16	35	18	2 ساعات و4 دقائق
.27	2017/07/18	الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.	39	% 32.5	81	% 67.5	63	18	08 دقائق
.28	2017/07/25	مناقشة الأسئلة الشفوية	67	%55.83	53	%44.16	36	17	2 ساعات و21 دقيقة
.29	2017/08/01	مناقشة الأسئلة الشفوية	87	% 72,5	33	% 27.5	23	10	ساعة و10 دقائق

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.30	2017/08/01	الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، لمناقشة محوري: 1- حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛ 2- التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.	93	% 77,5	27	% 22,5	17	10	3 ساعات
.31	2017/08/02	مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، مع الحكومة ممثلة ب: - وزير الداخلية؛ - وزير الصحة؛ - وزير الاقتصاد والمالية؛ - وزير العدل؛ - وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛ - كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية؛ - كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني؛ - كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات.	62	% 51.66	58	% 48.33	50	08	3 ساعات و4 دقائق
.32	2017/08/02	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية: 1- مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 2- مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. 3- مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. 4- مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 5- مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. 6- مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا. 7- مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 8- مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر. 9- مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة	62	%51.66	58	% 48.33	50	08	4 ساعات و6 دقائق

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
		جمهورية تنزانيا المتحدة. 10 - مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية. 11 - مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية. 12 - مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. 13 - مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا. 14 - مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات. 15 - مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 9 يوليو 2002. 16 - مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001. 17 - مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي؛ 18 - مشروع قانون رقم 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.16.814 الصادر في 28 ذي الحجة 1437 (30 سبتمبر 2016) المتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري؛ 19 - مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛ 20 - مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ 21 - مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ 22 - مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ 23 - مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.							
33.	2017/08/08	مناقشة الأسئلة الشفهية	73	60.83%	47	39.16 %	29	18	1 ساعة و59 دقيقة

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
34.	2017/08/08	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية: 1 - مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛ 2 - مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015؛ 3 - مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6 أبريل 2016؛ 4 - مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛ 5 - مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛ 6 - مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛ 7 - مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016؛ 8 - مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية؛ 9 - مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015؛ 10 - مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999؛ 11 - مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛ 12 - مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛ 13 - مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 14 - مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين	57	47.5 %	63	52.5 %	45	18	30 دقيقة

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين[2]		عدد المستشارين غير الحاضرين			المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
		حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 15 - مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر؛ 16 - مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛ 17 - مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛ 18 - مشروع قانون رقم 69.16 يتعلق بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.						
35.	2017/08/08	جلسة الاختتام	60	50 %	60	35 %	42	18	45 دقيقة

خطاب السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2016-2017

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2016- 2017 بحصيلة قد لا يكون من المبالغة وصفها بالحصيلة الهامة على مختلف واجهات عمل المجلس سواء على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية وكذا انفتاح المجلس على محيطه.

وقبل عرض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند المضامين القوية للخطاب الملكي السامي الأخير لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي إن كانت تسائل في المقام الأول الفاعلين السياسيين والمسؤولين الإداريين بمغرب اليوم ومدى ارتباطهم وتجاوبهم مع انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، فإننا نجزم أنها، تدعونا كبرلمانيين، وكجزء من المنظومة المؤسساتية، إلى تقييم وتقويم عملنا على مختلف المستويات، واستخلاص العبر والدروس من أجل تجويد عملنا البرلماني وبلورة مقترحات عملية لتفعيل مضامين هذا الخطاب السامي المرجعي، بما يكفل انخراطنا الفاعل في المشروع الوطني الديمقراطي الذي يرعاه ويقوده جلالة الملك حفظه الله.

وجدير بالتنويه، إلى أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها جلالته على مكامن الخلل في أدائنا كمؤسسات، وليست هذه هي المرة الأولى التي يضعنا فيها جلالة الملك أمام مسؤولياتنا كممثلين للأمة، فقد حرص جلالة الملك في كل المناسبات وخصوصا، إبان افتتاح كل دورة تشريعية، بتذكيرنا بواجباتنا ومسؤولياتنا، واستسمحكم هنا في ذكر فقرة واحدة من إحدى خطبه السامية، حيث يقول جلالته»أن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا. « و»إذا كان من حق أي حزب سياسي، أو أي برلماني، أن يفكر في مستقبله السياسي، وفي كسب ثقة الناخبين ، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب القضايا الوطنية الكبرى، والانشغالات الحقيقية للمواطنين»{انتهى المنطوق الملكي السامي}. إن سداد وقوة هذا المعنى الذي ينطوي عليها هذا النص وغيره كثير، يلزم أن يشكل، بالنسبة لنا، موجها لعملنا ونبراسا لتقويم أدائنا، بل اسمحوا لي بالذهاب إلى حد القول بأن الأوان قد آن، أكثر من أي وقت مضى، لمباشرة المراجعة العميقة الضرورية في عملنا وأدائنا وإلى النقد الذاتي الموضوعي والجريء والمسؤول عن منجزنا وأثره على تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين الذين حظينا بشرف تمثيلهم.

وفي نفس المنحى، فالتفاعل مع مضامين الخطابات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ولاسيما خطاب العرش لهذه السنة، يفرض علينا، ليس فقط الانفعال اللحظي، وترديد العبارات التي ألفناها وصارت من كثرة ترددها تثير سخرية المواطنات والمواطنين بل تحمل مسؤوليتنا كإحدى أهم مكونات النسيج المؤسساتي ببلادنا للنهوض بمهامنا ووظائفنا الدستورية، مما يقتضي الانكباب الجدي على إعداد خارطة طريق تنفيذية تستلهم تلك المضامين لتثمين ومواصلة مجهود استكمال الأوراش الإستراتيجية التي أطلقناها، من جهة، ولكن لتصويب الاختلالات وتجاوز مكامن الضعف في عملنا بغرض ترشيد الحكامة البرلمانية والرقي بنجاعة تدخلاتنا، من جهة ثانية. وأود التأكيد على أن مكتب المجلس منفتح وسيسعده استقبال اقتراحات السيدات والسادة المستشارين في هذا الشأن.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي الآن، لأنتقل لتقديم الخطوط العريضة لحصيلة المجلس خلال هذه الدورة،

فعلى مستوى التشريع، وافق المجلس خلال هذه الدورة على 46 مشروع قانون، منها 34 مشروع يتعلق بالموافقة على اتفاقيات دولية تواكب الالتزامات القارية والدولية لبلادنا و12 مشروع قانون تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدمتها مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

ولئن كانت الاتفاقيات الدولية -سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف- تشكل الجزء الوافر من مشاريع القوانين التي وافق عليها المجلس خلال الدورة، فإن عددا لا بأس به من هذه الاتفاقيات، تتعلق بالدول الإفريقية، وذلك تنفيذا للتوجه الملكي السامي المتجدد نحو إفريقيا، منذ أن بادر جلالته نصره الله إلى اتخاذ قرار استئناف شغل عضوية بلادنا في المؤسسة الإفريقية القارية، وعلى إثر زياراته لعدد من الدول الإفريقية، التي تم خلالها التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية، والتي شملت دولا مثل روندا واثيوبيا وجنوب السودان وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر وغانا، وهي الاتفاقيات التي تتميز بطابعها العملي لما تتضمنه من مؤشرات مدققة وآليات للتنفيذ.

على أن ذلك، لم يمنع المجلس من الانخراط في الدراسة المعمقة والإسهام الايجابي في تجويد باقي مشاريع القوانين التي وافق عليها، وفي مقدمتها مشروع قانون المالية الذي مثل فرصة للمناقشة المستفيضة للسياسات القطاعية المختلفة بحضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة الجديدة، مما أخذ حيّزا مهما من زمن مجلس المستشارين امتد من 13 ماي 2017 تاريخ التوصل به إلى غاية فاتح يونيو تاريخ المصادقة عليه، بمدة زمنية غطت 160 ساعة موزعة بين أشغال اللجان الدائمة والجلسات العامة، تميّزت بإدخال عدة تعديلات بلغت في مجموعها 34 تعديلا، شملت عددا من مواد النص، حظيت جميعها بالقبول في إطار البت النهائي من قبل مجلس النواب.

كما أن باقي النصوص المصادق عليها تتراوح بين طابعها الحقوقي والاقتصادي والاجتماعي، من بينها، مشروع القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التميز، ومشروع القانون الرامي إلى نقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، والمساهمة في

تحصين الملكية العقارية وحمايتها من السطو غير المشروع، بموجب القانون المنظم للحقوق العينية. فضلا عن مشروعي قانونين متعلقين بإحداث وكالتين جديدتين، تعنيان بالتنمية الرقمية وبتنمية الاستثمارات والصادرات.

وفي نفس السياق تم إقرار قوانين، ذات طبيعة تكافلية وتعنى ببعض الفئات المجتمعية، من قبيل الموافقة على مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتعديل القانون المنظم للتعاونيات، والموافقة على مشروع القانون المحدث لنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، دون إغفال المجال الرياضي وتأطيره بقواعد حمائية من تعاطي المنشطات.

وإن كان الجانب الكمي مهما في مقاربة الحصيلة التشريعية، فإن الجوانب النوعية ذات دلالة هامة في بسط حصيلة الدورة، بحيث واصل المجلس تعزيز علاقاته المؤسساتية مع الهيئات الوطنية التي يخولها القانون مساعدة البرلمان، وكذا سياسة فتح أبوابه أمام جمعيات المجتمع المدني وفعالياته للإدلاء برأيها حول قضايا الساعة، من خلال لقاءات مباشرة مع مكونات المجلس أو بتنظيم لقاءات دراسية مشتركة أو بإحالة مذكراتها بشأن النصوص موضوع الدراسة على الفرق والمجموعات، وهو ما انعكس على حجم التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات المكونة للمجلس، بحيث بلغت خلال هذه الدورة ما مجموعه 549 تعديلا، منها 224 تعديلا ورد على مشروع قانون المالية، و325 تعديلا على 8 مشاريع قوانين أخرى، وهو الأمر الذي مكّن من تعديل 7 مشاريع قوانين بشكل جوهري.

غير أن تجاوب الحكومة معها، وإن كان لا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا كمجلس، فإن حجمها الكمي يعكس المجهود المبذول من مختلف مكونات المجلس، كما أن تبني معظم هذه التعديلات من طرف مجلس النواب في إطار البت النهائي يثبت طبيعة مساهمة المجلس في تجويد الإطار التشريعي الوطني.

ولقد كان لافتا للنظر أن جميع النصوص التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الدورة وردت في شكل مشاريع قوانين، وبناء عليه فإننا نؤكد عزم مكتب المجلس على تطبيق أحكام الفصل 82 من الدستور خلال الدورة البرلمانية المقبلة التي تنص على أنه «يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة»، وذلك عبر برمجة مسبقة لتواريخ الجلسات بتنسيق مع الحكومة، بجانب مناقشة باقي مشاريع القوانين الموجودة حاليا قيد الدرس أمام اللجان الدائمة، وعددها 17. وتجدر الإشارة إلى أن اللجان الدائمة قد عقدت خلال هذه الدورة 74 اجتماعا بمدة زمنية وصلت إلى 248 ساعة عمل.

حضرات السيدات والسادة؛

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد المجلس خلال هذه الدورة 35 جلسة عامة، استغرقت حوالي 68 ساعة عمل، جاءت جلسات الأسئلة الشفهية في مقدمتها ب 14 جلسة، وتلتها الجلسات التشريعية ب 9 جلسات، ثم الجلسات الخاصة التي بلغت 6 جلسات، بالإضافة إلى 3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، و3 جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة.

وقد بلغ المعدّل العام لحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس بالجلسات العامة حوالي 56 في المائة من أعضاء المجلس في مجموع الجلسات، وإن كانت جلسات الأسئلة الأسبوعية تعرف استقرارا نسبيا من حيث عدد الحاضرين بمعدل حضور حوالي 69 مستشار(ة) في كل جلسة.

أما على مستوى الأنشطة الرقابية والاستطلاعية للجان الدائمة، نسجل أنه فيما يخص طلبات الاستماع إلى السادة الوزراء بخصوص مواضيع الساعة أو ذات الأولوية في السياسات العمومية، فقد ورد على اللجان الدائمة في ظل الحكومة الجديدة، 19 طلبا من الفرق والمجموعات، تفاعلت الحكومة مع (4) طلبات منها، يتعلق الأول بإعراب السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان عن استعداده لحضور أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والثاني بدفع وزارة العدل بعدم اختصاصها بمناقشة قضايا حقوق الإنسان، في حين تم عقد اجتماع واحد للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، نوقش خلاله وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، واجتماع لجنة المالية حول الإطار العام لإعداد لمشروع القانون المالي لسنة 2018 تطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

أما بخصوص المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية، فقد استقبلت اللجان الدائمة 5 طلبات في هذا الشأن، استجابت الحكومة لاثنين (2) منها، تتعلقان بزيارة مقالع الرمال بمدينتي القنيطرة والعرائش، ولميناء الناظور والمركز الحدودي بني انصار، وهي الآن في طور الإعداد من لدن لجنتي المالية والداخلية، وننتظر رد الحكومة بخصوص الطلبات الثلاثة الأخرى.

أما بالنسبة للجن المؤقتة، فأهم ما ميّز أشغال المجلس خلال هذه الدورة هو تواصل أشغال المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي، التي سبق لمكتب المجلس أن شكلها تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومواد النظام الداخلي. وكذا لجنة النظام الداخلي للمجلس، التي لم تتمكن من التقدم في أشغالها بفعل الضغط الكبير على جدول أعمال المجلس.

وتميزت هذه الدورة باستكمال الإجراءات القانونية المرتبطة بتشكيل لجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وفي نفس المنحى، فإلى جانب الدور الرقابي للجان الدائمة، والجيل الجديد من الاختصاصات الدستورية المتمثل في التفاعل مع تقارير المؤسسات الوطنية، تظل الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية موعدا هاما لطرح قضايا الشأن العام الوطني، وقد أجابت الحكومة بهذا الصدد خلال 14 جلسة عامة انعقدت في هذه الدورة على 242 سؤالا شفهيا، من أصل 749 سؤالا توصل بها المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و 191 سؤالا عاديا، بينما تمت الإجابة على 147 سؤالا كتابيا من أصل 186 بنسبة 79 في المائة.

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، تمت برمجة تواريخ انعقادها، بصفة مسبقة في مستهل الدورة، وبتنسيق مع مجلس النواب، وقد همّت المواضيع التالية:

1. الجلسة الأولى تناولت محورين وهما: نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وإستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.
2. الجلسة الثانية تناولت محورين وهما: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والسياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.
3. الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين وهما: حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم، والتقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة منذ تفعيل هذه الآلية الرقابية الجديدة -منذ عقد المجلس لأول جلسة شهرية في يوليوز 2012- نظم مكتب المجلس بحضور السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بتاريخ 24 يوليوز 2017 لقاء تقييميا لمنهجية تدبير 21 جلسة عامة شهرية، تم التطرق خلاله لمختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، من حيث الإشكالات التي يطرحها النص القانوني، وكيفية توزيع محاور الجلسة والحصص الزمنية، والمجالات الأساسية التي حظيت بالنقاش طيلة هذه الفترة، ومستويات الحضور لهذا الصنف من الجلسات، وغيرها من التفاصيل.

وبالنظر إلى النتائج التي أبان عنها اللقاء، فإن المكتب عازم في القريب على تنظيم لقاءات تقييمية من هذا النوع، حول مختلف القضايا المندرجة ضمن مجالات اهتمامه.

وعلى مستوى حضور السيدات والسادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، فقد اتسم بالتباين، وذلك ارتباطا بالأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال من جهة، ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها من جهة ثانية.

وهكذا، عبّر السيدين وزيري التربية الوطنية والعلاقات مع البرلمان عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الأربعة عشر التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة، متبوعا بقطاع الصحة، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، والشغل والإدماج المهني ب 13 مرة، ثم قطاعات الطاقة والمعادن، والسياحة والنقل الجوي، وكتابة الدولة المكلفة بالنقل ب 12 مرة.

وبالنسبة للقطاعات الحكومية الأقل حضورا، فنجد في المقام الأول قطاعي الاقتصاد والمالية، والفلاحة والصيد البحري الذين اعتذرا عن الحضور 13 مرة، متبوعين بقطاعات الداخلية، والخارجية، كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري ب 12 مرة، فقطاعي الصناعة والاستثمار والتجارة وكتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات ب11 مناسبة، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 14 المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 36%.

ولا بد من الإشارة إلى إرساء مجلس المستشارين لآلية ستتولى متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وسيصبح بإمكان الفرق والمجموعات البرلمانية الاطلاع على مجموع هذه الالتزامات عقب كل دورة، من أجل اتخاذ ما تراه مناسبا بشأنها وبصفة خاصة ترتيب أشكال رقابية على ضوئها، من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية.

السيدات والسادة؛

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد شرع مكتب المجلس في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية ابتداء من مستهل أكتوبر 2016 بمراسلة الفرق والمجموعات البرلمانية قصد اقتراح مواضيع الجلسة السنوية، وتمت هيكلة المجموعة الموضوعاتية المكلفة بذلك بعد تحديد مجال اشتغالها على المرفق العمومي، وقد حصرت هذه الأخيرة محاور اشتغالها في: المراكز الجهوية للاستثمار، والخدمات الصحية، ومنظومة التربية والتعليم.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه باستجابة جميع القطاعات الحكومية المعنية مع طلب المجموعة الموضوعاتية.

وقد مكنت هذه اللقاءات التفاعلية وعمليات البحث التي أجرتها المجموعة الموضوعاتية من جمع عدد من المعطيات حول القضايا المذكورة، وقد ارتأى نظر مكتب المجلس بناء على طلب المجموعة تمديد اجل إيداع تقريرها إلى حين استكمال جميع شروط التقييم.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الوطنية، فقد واصل المجلس توطيد علاقات التعاون مع هذه الهيئات والمؤسسات، وعلى رأسها المحكمة الدستورية من خلال بتها في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس، وبتفعيلها لأحكام المادة 25 من قانونها التنظيمي، الذي يفسح المجال أمام أعضاء المجلس لأجل إبداء النظر في القضايا المرتبطة بدستورية القوانين والأنظمة المحالة عليها، وهو ما تم بالنسبة للنظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أن الآراء الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجدت صداها في التعديلات المقدمة من الفرق والمجموعات حول بعض النصوص التي تمت الموافقة عليها خلال هذه الدورة، ولعل أبرز مثال في هذا الصدد، مشروعي القانونين المتعلقين على التوالي، بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وبنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد توطدت علاقات التعاون معه، عن طريق إخبار المجلس بجميع المستجدات المتعلقة بجدول أعماله.

على أن المؤسسة التي جمعتنا معها خلال هذه الدورة لقاءات هامة، هي المجلس الأعلى للحسابات، عن طريق المحطة السنوية التي تربطنا بها طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، بحيث ألقى السيد الرئيس الأول عرضه عن أعمال المحاكم المالية في الجلسة البرلمانية المشتركة لـ4 يوليوز 2017، عقب إيداع التقرير السنوي للمجلس لسنة 2015، مما وفر مادة غنية أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس، تم استثمارها في الجلسة التي خصصت لمناقشة العرض المذكور بتاريخ 2 غشت 2017، بحضور ثمانية قطاعات حكومية.

ولا يمكن إغفال حجم التنسيق المكثف والبناء مع الحكومة الذي يكاد يكون بصفة يومية، من خلال وضعها في الصورة قبل وضع جدول الأعمال، عن طريق ندوة الرؤساء وبتنسيق مباشر مع السيد رئيس الحكومة، ما مكّن من تذليل عدد من الصعوبات المرتبطة بالبرمجة، وبصفة خاصة حضور السادة الوزراء لأشغال المجلس.

ونفس الأمر يسري على العلاقة مع مجلس النواب، من حيث العمل الهام الذي تقوم به لجنة التنسيق ، والتنسيق المتواصل مع السيد رئيس مجلس النواب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تجلت بالأساس في التنظيم المشترك لملتقيات دولية، وعقد ثلاث جلسات عامة مشتركة تعلقت بتقديم البرنامج الحكومي، وبعرض قانون المالية برسم سنة 2017، وبتقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

لعل ما ميز عمل مجلس المستشارين على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، خلال هذه الدورة، هو التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة، إضافة إلى الزيارات واللقاءات الهامة التي قام بها مجلسنا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

واتسم عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا، والترويج للنموذج الديمقراطي والتنموي المغربي المتفرد، وكذا الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتأكيد مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وفي إطار هذه الدينامية التي ميزت عملنا الدبلوماسي، استقبل مجلسنا 30 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية.

وعرفت هذه الدورة، زيارة عمل لرئيس مجلس المستشارين إلى اليابان، توجت بالاتفاق على إحداث «منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني»، سينظم مجلسنا اول نسخة منه بالرباط خلال الدورة المقبلة، وزيارة ثانية لجمهورية الشيلي تميزت بمباحثات مثمرة مع السيد وزير الخارجية ونائبه، ولقاء مع السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، توج بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية.

وقد تميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للرقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين.

ولنا اليوم أن نعتز بمسار علاقات التعاون والتفاهم مع البرلمان الشيلي، والذي أسهم بشكل كبير بل وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ«الجمهورية الوهمية».

وضمن نفس الإطار، تمكنا خلال هذه الدورة في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الايطالية، من التصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية داخل البرلمان الايطالي وإفشال مناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية بالبرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن «مشروع التقرير حول توصية البرلمان الأوروبي للمجلس بخصوص الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة» خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بستراسبورغ في شهر يوليوز الماضي.

كما تميزت هذه الدورة بزيارة السيدة نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ لبلادنا، وهي الزيارة التي فتحت آفاقا واعدة في مسلسل التعاون بين البلدين والمؤسستين البرلمانيتين، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني.

وعرفت، هذه الدورة أيضا، زيارة السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي والرئيس الأسبق للجمهورية، وتم الاتفاق خلالها على إحداث لجنة مشتركة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، لمواكبة التعاون بين حكومتي البلدين في مختلف المجالات.

وشهدت هذه الدورة أيضا، المشاركة في المؤتمر التأسيسي لمنظمة «البديل الديمقراطي للأمريكتين» Democratica de las Américas Alternativa في إطار الانفتاح على التجمعات النقابية القارية والدولية، انسجاما مع المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الرامي إلى إبراز المكونات والخصوصيات السوسيو-اقتصادية، وتعزيز التواجد في أمريكا الجنوبية، وهو ما تجلى كذلك في المبادرة إلى تقديم طلب الانضمام للشبكة البرلمانية للأمريكتين PARLAMERICAS.

وعلى مستوى العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، فإضافة إلى احتضان البرلمان المغربي للدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، تميزت الدورة بزيارة السيد رئيس مجلس الشيوخ الرواندي، تخللتها مباحثات ثنائية ولقاءات مع مسؤولين في الحكومة والمؤسسات الدستورية الوطنية، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلسي البلدين؛ فضلا عن تفعيل مجموعات التعاون والصداقة مع مختلف الدول، وإحداث مجموعات على مستوى إفريقيا في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي الخاص بالقارة الإفريقية. كما عرفت هذه الدورة المشاركة الأولى في دورات برلمان عموم إفريقيا كمواكبة من مجلسنا لعودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس بتنسيق مع مجلس النواب فعاليات:

- المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي؛
- الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- والمؤتمر 25 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي؛

وفي إطار هذه الدينامية القوية التي تعيش على إيقاعها الدبلوماسية البرلمانية، سنواصل عملنا خلال الدورة المقبلة عبر محطات ومواعيد هامة تتمثل في زيارات لرؤساء المجالس المماثلة، واحتضان مجلسنا لعدة ندوات ومؤتمرات إقليمية وقارية ودولية ك:

- المؤتمر 11 لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛
- المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول «تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية» بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة؛
- ميدكوب 2017 بورزازات بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية؛

- ندوة حول «ظاهرة انتشار التطرف العنيف بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب: المقاربة المغربية» والتي سننظمها على هامش الزيارة الهامة التي يعتزم القيام بها لبلادنا وفد عن الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- اجتماع منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والكارايبي «فوبريل».

السيدات والسادة،

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، وتفعيلا لدوره المركزي باعتباره امتدادا مؤسساتيا للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وإطارا حاضنا للأسئلة المستجدة في الساحة الوطنية على مختلف الواجهات، احتضن مجلسنا 5 لقاءات دراسية تمحورت حول «الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن» بشراكة مع المركز المغربي للديمقراطية والأمن؛ و»العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب « بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث؛ و»استعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني» بشراكة مع برنامج «سيغما» لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير؛ و»البنوك التشاركية في المغرب «الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية» بتعاون مع المركز الدولي للوساطة والتحكيم .

وفي سياق مواكبة نقاش مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018-2017، نظمت الفرق البرلمانية أياما دراسية، حيث نظم فريق الأصالة والمعاصرة يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 ونظم الفريقان الحركيان بمجلسي البرلمان يوما دراسيا حول موضوع «السياسة المالية للحكومة: تحديات ورهانات»، ونظم الفريق الاشتراكي بشراكة مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوما دراسيا حول موضوع: أي تصور للمالية العمومية في البرنامج الحكومي وفق قانون المالية 2017 للقضاء على التمييز واللامساواة.

ولملامسة قضايا تندرج ضمن اهتمامات الرأي العام، نظم فريق العدالة والتنمية لقاء دراسيا في موضوع « قراءة في مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» بتنسيق مع الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية والرابطة المغربية للأمازيغية. ونظم فريق الاتحاد المغربي للشغل يوما دراسيا حول المذكرة الاقتصادية للبنك الدولي «المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال المادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي» بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال.

كما واصل المجلس استقبال عددا من الزوار بما مجموعه 1783 زائر من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت الدورة التوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تتويجا لمسلسل التعاون بين المؤسستين، وذلك من أجل الاستفادة من خبرته التقنية والعلمية وضمان إدماج ناجع وفعال للغة الأمازيغية في

أشغال مجلس المستشارين. وجدير بالذكر أن هذه الخطوة تعتبر لبنة إضافية في سعي مجلس المستشارين إلى المساهمة في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وإغناء للنقاش الوطني حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهذا الورش الوطني الهام.

ولمواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة وورش البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وبعد أن تم التوقيع على مذكرة تعاون مع مؤسسة وسمنستر للديمقراطية، عرفت هذه الدورة أيضا توقيع عقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور.

وفي ذات المنحى ما زالت المشاورات جارية لمأسسة العلاقة مع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومع جمعية رؤساء الجهات وجمعية رؤساء الجماعات عبر توقيع مذكرات تفاهم معها.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا. والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على ما يقوم به من جهود من أجلب تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم الدائم وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل خدمة لمصلحة مؤسستنا التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى هيئات المجتمع المدني على متابعتها الدائمة لأنشطة المجلس، وانخراطها في كل المبادرات التي فتحها المجلس في مختلف واجهات العمل البرلماني، والشكر كذلك لوسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق

- أولا: ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة خلال السنة التشريعية 2017-2016:
  1. دورة أكتوبر 2016
  2. الدورة الاستثنائية (مارس 2017)
  3. دورة أبريل 2017
- ثانيا: لائحة أعضاء مجلس المستشارين

ملخصات حول الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017

دورة أكتوبر 2016

جلسة 14 أكتوبر 2016

افتتاح دورة أكتوبر 2016

طبقاً لأحكام الفصل (65) من الدستور، ترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله ، يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016، المصادف للجمعة الثانية من شهر أكتوبر، بمقر البرلمان، افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، وألقى بالمناسبة خطابا ساميا أمام أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين.

جلسة 20 دجنبر 2016

انتخاب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين

- تاريخ الجلسة: ربيع الأول 1438هـ/ الموافق ل 20 دجنبر 2016 الثلاثاء 20
- موضوع الجلسة: جلسة انتخاب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بنشماش (رئيس المجلس).
- أمين الجلسة: أحمد لخريف.
- المدة الزمنية للجلسة: 30 دقيقة.
- عدد الحضور: 57 عضوا

طبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 31 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتطبيقا لقرار المكتب الصادر يوم 7 دجنبر 2016 ولقرار فريق التجمع الوطني للأحرار بترشيح السيد المستشار عبد القادر سلامة، خصص مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لانتخاب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين وذلك على الساعة الرابعة و25 دقيقة بعد الزوال، افتتح أشغالها رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش.

وبعد اطلاع أمين الجلسة السيد المستشار أحمد لخريف المجلس على أهم ما ورد من إعلانات ومراسلات، و اشراف أميني المجلس المستشارين السيدين (أحمد التويزي/ محمد عدال) وعلى عملية التصويت ثم انتداب السادة المستشارين (عبد الرحيم الكامل/ الحسين العبادي/ الطيب الموساوي/ لحسن ادعي)للقيام بمهمة مراقبة عملية الفرز، شرع بعد ذلك رئيس الجلسة بالمناداة على السادة المستشارين الواحد تلو الآخر (حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم) من أجل مباشرة عملية التصويت، والتي أفرزت النتائج التالية:

- المصوتون: 57
- الأصوات المعبر عنها: 54
- الممتنعون:0
- الأصوات الملغاة: 3

وأعلن على إثرها السيد رئيس الجلسة انتخاب السيد المستشار عبد القادر سلامة خليفة رابعا لرئيس مجلس المستشارين، ثم تم رفع أشغال الجلسة.

جلسة 19 يناير 2017

التشريع

- تاريخ الجلسة: الخميس20 ربيع الثاني 1438هجري الموافق ل 19 يناير 2017.
- موضوع الجلسة: التشريع.
- رئيس الجلسة:عبد الحكيم بن شماش
- أمين الجلسة: أحمد لخريف
- بداية الجلسة: 18:03
- نهاية الجلسة: 19:39
- عدد الحضور :94 عضوا

صادق مجلس المستشارين بالإجماع في جلسة عامة تشريعية عقدت يوم الخميس 19 يناير 2017 خصصت للدراسة والتصويت، على مشروع قانون رقم 01 .17 يوافق بموجبه المغرب على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 03 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال من مجلس النواب، بعد تمام مناقشته وإجازته في صباح نفس اليوم من طرف لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

جلسة الخميس 9 فبراير 2017

اختتام دورة أكتوبر 2016

- جمادى الأولى 1438 الموافق ل 9 فبراير 2017 الخميس 11 تاريخ الجلسة:
- موضوع الجلسة: اختتام الدورة.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش
- توقيت الجلسة: من 14:16 إلى 14:56
- عدد الحضور: 55 عضوا

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور والمادة 6 من النظام الداخلي، اختتم مجلس المستشارين دورته الخريفية من السنة التشريعية -2016 2017، يوم الخميس 11 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 9 فبراير 2017 على الساعة الرابعة وستة عشر دقيقة بعد الزوال، في جلسة عمومية برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، الذي تفضل بتقديم حصيلة المجلس خلال دورة أكتوبر 2017، التي شملت الأداء الدبلوماسي والرقابي والتشريعي وكذا الأنشطة الإشعاعية، ورفعت أشغالها مباشرة بعد تلاوة السيد المستشار محمد عدال (أمين الجلسة) للبرقية المرفوعة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

الدورة الاستثنائية (مارس 2017)

ملخص جلسة الإثنين 13 مارس 2017

- جلسة خاصة -

الجلسة الأولى

- تاريخ الجلسة: الاثنين 15 جمادى الثانية 1438 هـ / 13 مارس 2017.
- موضوع الجلسة: تقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.
- أمين الجلسة: أحمد التويزي.
- بداية الجلسة: 16:10
- نهاية الجلسة: 16:40
- عدد الحضور:56 عضوا

عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية، بناء على طلب من أغلبية أعضاء المجلس لجمع البرلمان في دورة استثنائية، وطبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور ومقتضيات المادة 5 من نظامه الداخلي، خصصت لتقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد أمام مجلس المستشارين، عملا بأحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

وقد رفع السيد الرئيس أشغال هذه الجلسة، التي استغرقت 30 دقيقة، مباشرة بعد تلاوة مقرر اللجنة المذكورة المستشار السيد عدي الشجري لملخص تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي.

ملخص جلسة الأربعاء 15 مارس 2017

- جلسة خاصة -

الجلسة الثانية

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 17 جمادى الثانية 1438 هـ / 15 مارس 2017.
- موضوع الجلسة: مناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.
- رئاسة الجلسة: رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش ثم السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.
- أمين الجلسة: أحمد التويزي.
- بداية الجلسة: 11:05

- نهاية الجلسة: 14:20
- عدد الحضور:45 عضوا

عقد مجلس المستشارين الجلسة العمومية الثانية خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة في شهر مارس 2017، طبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور ومقتضيات المادة 5 من نظامه الداخلي، خصصت لمناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، الذي عرض على أنظار مجلس المستشارين يوم 13 مارس 2017، عملا بأحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

وقد توزعت مداخلات الفرق والمجموعات في مناقشة مضمون التقرير على التوالي، ممثلة بالسيدات والسادة المستشارين:

- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي)؛
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛
- محمد حيتوم (الاتحاد المغربي للشغل)؛
- الفريق الدستوري الديمقراطي(مداخلة مكتوبة)؛
- عبد الحق حيسان(مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف اوعمو(مجموعة العمل التقدمي).

وحول امكانية نشر تقرير اللجنة في الجريدة الرسمية للبرلمان، تدخل السيدان المستشاران: عبد السلام اللبار/ عبد العزيز بنعزوز للتوضيح والتفاعل ايجابيا مع طلب السيد رئيس الجلسة، الذي أعلن عن قرار المجلس نشر تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد ومداخلات الفرق والمجموعات في مناقشة مضمونه بالجريدة الرسمية، وأعلن عن رفع أشغال الجلسة واختتام الدورة الاستثنائية بعد تلاوة السيد المستشار أحمد التويزي أمين الجلسة، للبرقية المرفوعة لصاحب الجلالة نصره الله.

دورة أبريل 2017

ملخص جلسة الجمعة 14 أبريل 2017

افتتاح دورة أبريل 2017

- تاريخ الجلسة: الجمعة 16 رجب 1438 الموافق ل14 أبريل 2017.
- موضوع الجلسة: افتتاح دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016-2017.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش (رئيس المجلس).
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: 20 دقيقة.
- بداية الجلسة: 11:07
- نهاية الجلسة: 11:27
- عدد الحضور: 81 عضوا
- عدد المعتذرين: عضوين

عقد مجلس المستشارين، طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي، جلسة عمومية خصصت لافتتاح دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016- 2017 على الساعة الحادية عشرة وسبع دقائق من صباح يوم الجمعة 16 رجب 1438 الموافق ل14 أبريل 2017.

بعدما افتتحت أشغال الجلسة بآيات بينات من الذكر الحكيم، استعرض رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش حصيلة أعمال المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ومجمل عناصر الدينامية التي ميزتها، بالنسبة للمهام المنوطة بها دستوريا، على مستويات التشريع والمراقبة والدبلوماسية، كما توجه بعبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في المتابعة الدائمة لأنشطة المجلس وفي إنجاح كل مبادراته.

ملخص جلسة 14 أبريل 2017

جلسة خاصة: انتخاب منصب شاغر في مكتب المجلس

- تاريخ الجلسة: الجمعة 16 رجب 1438 الموافق ل14 أبريل 2017
- موضوع الجلسة: انتخاب الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.
- أمين الجلسة: محمد عدال و أحمد التويزي
- توقيت الجلسة: 48 دقيقة.

- بداية الجلسة: 11:27
- نهاية الجلسة: 12:15
- عدد الحضور: 90 عضوا
- عدد المعتذرين: عضوين

خصص مجلس المستشارين يوم الجمعة 16 رجب 1438 الموافق ل14 أبريل 2017، مباشرة بعد جلسة افتتاح دورة أبريل 2017، جلسة عمومية ثانية لانتخاب الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، بناء على قرار 17/01 للمحكمة الدستورية القاضي بتجريد السيد محمد الأنصاري من صفة عضو بمجلس المستشارين والتصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله بذات المجلس، وبناء على قرار مكتب المجلس الصادر بتاريخ 10 أبريل 2017، واستنادا على مراسلة السيد رئيس الفريق الاستقلالي بترشيح السيد المستشار عبد الصمد قيوح لمنصب الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

بعد المناداة على أسماء السيدات والسادة المستشارين للتصويت ومباشرة بعد عملية الفرز، تم الاعلان عن النتائج التالية:

- عدد المصوتين: 90
- الأصوات المعبر عنها: 87
- الأصوات الملغاة: 03

وأعلن على إثرها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة، عن انتخاب السيد المستشار عبد الصمد قيوح عضوا في مكتب مجلس المستشارين بصفة الخليفة الأول للرئيس، وعن اختتام أشغال الجلسة.

جلسة 19 أبريل 2017

جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 21 رجب 1438 الموافق ل19 أبريل 2017
- موضوع الجلسة: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان بمقر مجلس النواب لتقديم البرنامج الحكومي
- توقيت الجلسة: ساعة واحدة و36 دقيقة.

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، قدّم السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المعين، البرنامج الذي تعتزم حكومته تطبيقه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 بمقر مجلس النواب.

ملخص جلسة 25 أبريل 2017

جلسة خاصة: مناقشة البرنامج الحكو مي

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 29 رجب 1438 الموافق ل25 أبريل 2017
- موضوع الجلسة: مناقشة البرنامج الحكومي.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.
- أمين الجلسة: أحمد تويزي
- توقيت الجلسة: 5 ساعات و16 دقيقة.
- بداية الجلسة: 14:20
- نهاية الجلسة: 19:36
- عدد الحضور: 80 عضوا
- عدد المعتذرين: 05 أعضاء

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين على الساعة الثانية زوالا وعشرون دقيقة من يوم الثلاثاء 29 رجب 1438 الموافق ل25 أبريل 2017، طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور والمادة 230 من النظام الداخلي، في جلسة عمومية خصصت لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدّمه السيد رئيس الحكومة في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان يوم الأربعاء 19 أبريل2017.

استهل السيد المستشار عبد السلام اللبار أطوار المناقشة باسم الفريق الاستقلالي، واستطرد على التوالي السيدات والسادة المستشارون:

- عبد العزيز بنعزوز وفاطمة أيت موسى (فريق الاصالة والمعاصرة)؛
- نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- محمد بكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛
- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- إدريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي)؛

رفع السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء وستة وثلاثون دقيقة، معلنا عن موعد جلسة الاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على مداخلات الفرق والمجموعات يوم الأربعاء26 أبريل 2017 على الساعة الرابعة ظهرا.

ملخص جلسة 26 أبريل 2017

جلسة خاصة

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 28 رجب 1438 الموافق ل26 أبريل 2017
- موضوع الجلسة: رد السيد رئيس الحكومة على مداخلات الفرق والمجموعات.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.
- أمين الجلسة: أحمد تويزي
- توقيت الجلسة: ساعة و15 دقيقة.
- بداية الجلسة: 16:18
- نهاية الجلسة: 17:33
- عدد الحضور: 53 عضوا
- عدد المعتذرين: 8 أعضاء

وفقا لأحكام الفصل 88 من الدستور والمادة 230 من النظام الداخلي، خصص مجلس المستشارين يوم الأربعاء 26 أبريل 2017 على الساعة الرابعة والربع بعد الزوال، جلسة عمومية للاستماع لرد السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، على تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وذلك في إطار مناقشة البرنامج الحكومي.

جلسة 27 أبريل 2017

جلسة برلمانية مشتركة

- تاريخ الجلسة: الخميس 29 رجب 1438 الموافق ل27 أبريل 2017
- موضوع الجلسة: جلسة برلمانية مشتركة بمقر مجلس النواب لتقديم مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017
- توقيت الجلسة: 40 دقيقة.

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور عقد مجلسا البرلمان جلسة مشتركة، برئاسة كل من السيد رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، قدّم خلالها السيد وزير الاقتصاد والمالية مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

ملخص جلسة 2 ماي 2017

جلسة الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 5 شعبان 1438 الموافق ل2 ماي 2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: عبد الصمد قيوح.

- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: ساعتين و14 دقيقة.
- بداية الجلسة: 16:35
- نهاية الجلسة: 18:49
- عدد الحضور: 72 عضوا
- عدد المعتذرين: 11 عضوا

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 5 شعبان 1438 الموافق ل2 ماي2017 على الساعة الرابعة وخمس وثلاثون دقيقة بعد الزوال، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، أول جلسة عمومية للأسئلة الشفهية خلال دورة أبريل 2017، خصصت لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

بعد افتتاح السيد عبد الصمد قيوح (رئيس الجلسة) لأشغال الجلسة، باشر السيد محمد عدال (أمين الجلسة) بسط ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات، وإعلان السيدة المستشارة فاطمة عميري عضوا جديدا بالمجلس لشغل مقعد السيد محمد الأنصاري.

تفضل السادة المستشارون بتقديم أسئلتهم ومناقشتها مع السادة أعضاء الحكومة موزعة محاورها على الشكل التالي:

<u>قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:</u>

- مولاي إبراهيم شريف (الفريق الإستقلالي): مشكل تطبيق قانون التعمير دون مراعاة خصوصيات العالم القروي.
- مولاي إدريس حسني علوي (الفريق الحركي): أزمة العقار.

<u>قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

- مبارك جميلي (فريق العدالة والتنمية): وضعية التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي بالعالم القروي
- ادريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): التمدرس في العالم القروي.
- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي): السياسة التعليمية.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): وضعية الداخليات المدرسية.

<u>قطاع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:</u>

- رجاء الكساب والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): المستفيدين من مقالع الرمال ورخص الصيد في أعالي البحار.

<u>قطاع وزارة الصحة:</u>

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): انتشار بعض الأمراض المعدية في العديد من مناطق المملكة.
- النعم ميارة (الفريق الإستقلالي): دعم الجمعيات العاملة في مجال القصور الكلوي.

- عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية) إجراءات الوزارة لتجاوز إشكالية طول المواعيد الخاصة بإجراءات العمليات الجراحية.

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): استفحال الفقر وضعف السياسات الاجتماعية إزاء الفقراء.

قطاع الشغل والإدماج المهني:

- عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة): ارتفاع نسبة بطالة الشباب.
- خديجة الزومي (الفريق الإستقلالي): مصير حاملي الشهادات العليا.
- أحمد شد (الفريق الحركي): ارتفاع نسبة البطالة
- محمد حيتوم (فريق الاتحاد المغربي للشغل): التعويض عن الأضرار المترتبة عن المخاطر المهنية.

القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): الحكامة المالية والإدارية لبعض جمعيات الأعمال الاجتماعية التي تكتسي صبغة النفع العام.
- عبد اللطيف اوعمو (مجموعة العمل التقدمي): السجناء المصابين بأمراض عقلية.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالماء:

- الحبيب بن الطالب (فريق الأصالة والمعاصرة): إنجاز السدود الصغيرة.
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): عدم استفادة بعض المناطق القروية من الماء الصالح للشرب.

أعلن السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة، نهاية جدول أعمال الجلسة ورفع أشغالها على الساعة السادسة مساء والتاسعة وأربعين دقيقة.

ملخص جلسة 9 ماي 2017

جلسة الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 12 شعبان 1438 الموافق ل9 ماي2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: عبد الإله الحلوطي.
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: ساعتين و11 دقيقة.

- بداية الجلسة: 16:35
- نهاية الجلسة: 18:46
- عدد الحضور:65 عضوا
- عدد المعتذرين: 11 عضوا

في ثاني جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية من دورة أبريل 2017 للسنة التشريعية 2017-2016، عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، يوم الثلاثاء 12 شعبان 1438 الموافق ل9 ماي2017 على الساعة الرابعة وخمس وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

تنوعت أسئلة السادة المستشارين، الشفوية والآنية، وتوزعت حسب مختلف القطاعات المبرمجة مناقشتها مع السادة أعضاء الحكومة في جدول أعمال الجلسة، وفق الترتيب الآتي:

<u>قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:</u>

- فاطمة الحبوسي (الفريق الإستقلالي): دعم وتأهيل المقاولات الفلاحية.
- محمد عبو (فريق التجمع الوطني للأحرار): حصيلة الموسم الفلاحي الحالي.
- إدريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): الموسم الفلاحي.
- الحبيب بن الطالب (فريق الأصالة والمعاصرة): الفلاحة التضامنية.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): برنامج تنمية المناطق القروية والجبلية.

<u>قطاع الصحة:</u>

- وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تأخر تفعيل المعادلة العلمية والإدارية بالأثر الرجعي.
- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي): وضعية المستشفيات الإقليمية.
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): الوضع الصحي بالجنوب الشرقي.
- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): ضرورة بناء مستشفى جامعي بجهة درعة تافيلالت.

<u>الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:</u>

- المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): الآجال الدستورية للرد على الأسئلة الشفهية والكتابية.

كتابة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- تأجيل سؤال الفريق الاستقلالي حول الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة التقليدية.
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): ضعف الإقبال على معارض الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): دعم الصناع التقليديين.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- آمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية): تأخر القطارات عن مواعيدها.

قطاع الشباب والرياضة:

- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): تأطير الشباب بالمخيمات.
- الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي): تأطير الحقل الرياضي وحمايته من المتلاعبين.

قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

- عبد العزيز بوهدود (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بعد توقيع عقد البرنامج مع الحكومة.

قطاع الشغل والإدماج المهني:

- عبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي): السياسة الحكومية في مجال التشغيل.
- عبد السلام سي كوري (فريق العدالة والتنمية): ضحايا برنامج مقاولتي.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:

- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): الإختلالات التي تطال عملية توزيع الدقيق المدعم.

ملخص جلسة 9 ماي 2017

جلسة: التشريع

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 12 شعبان 1438 الموافق ل9 ماي2017.
- موضوع الجلسة: التشريع.
- رئيس الجلسة: عبد الإله الحلوطي.
- أمين الجلسة: محمد عدال.

- توقيت الجلسة: 4 دقائق.
- بداية الجلسة: 18:46
- نهاية الجلسة: 18:50
- عدد الحضور: 44 عضوا
- عدد المعتذرين: 11 عضوا

صادق مجلس المستشارين في جلسة عمومية ثانية، يوم الثلاثاء 12 شعبان 1438 الموافق ل 09 ماي 2017 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، بالإجماع على مشروع قانون رقم 17/19، المحال عليه من مجلس النواب، يؤذن بموجبه للحكومة بتغييررسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ملخص جلسة 16 ماي 2017

جلسة الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 19 شعبان 1438 الموافق ل16 ماي2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.
- أمين الجلسة: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة: ساعتين ودقيقتين..
- بداية الجلسة: 16:39
- نهاية الجلسة: 18:41
- عدد الحضور: 81 عضوا
- عدد المعتذرين: 6 أعضاء

تطبيقا لأحكام الفصل 100 من الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس يوم الثلاثاء 19 شعبان 1438 الموافق ل16 ماي2017، ثالث جلسة دستورية عمومية من دورة أبريل 2017 للسنة التشريعية 2016-2017، خصصت للأسئلة الشفوية الأسبوعية وأجوبة الحكومة عليها.

تفاعل السادة أعضاء الحكومة مع أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين في سبعة محاور، تخللتها نقطتا نظام تحتج على عدم التزام السادة الوزراء بالحضور (للسيدين المستشارين: العربي المحرشي ونبيل شيخي)، توزعت حصيلة المناقشة بالترتيب على القطاعات التالية:

<u>قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:</u>

- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): قطاع النقل الطرقي للبضائع بالمغرب.
- عبد الوهاب بلفقيه (الفريق الاشتراكي): وضعية الطرق بالعالم القروي.
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية الطرق والمسالك القروية.

قطاع الصحة:

غياب السيد الوزير وسحب باقي الاسئلة، باستثناء السؤال الموجه من طرف السيد المستشار عز الدين زكري عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول إشكالية تطبيق القانون وتوفير الحماية الاجتماعية للممرضين والممرضات المتعاقدين مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي): زيادة الرحلات الجوية من وإلى مدينة الداخلة.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) تشجيع الطيران المدني.
- الحسن سليغوا (الفريق الاستقلالي): حصيلة المخطط الأزرق 2020.

قطاع الشباب والرياضة:

غياب السيد الوزير وسحب السؤال الوحيد المبرمج من الفريق الاستقلالي حول الاستعدادات لموسم التخييم2017.

قطاع الثقافة والاتصال:

- الطيب البقالي (الفريق الحركي): استراتيجية الحكومة لتعميم دور الثقافة في العالم القروي.
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): البرنامج الوطني لبناء دور الثقافة بالعالم القروي.
- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): تعميم دور الثقافة.
- نبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): العناية بالمآثر التاريخية بمختلف ربوع المملكة.

قطاع العدل:

(جواب السيد الوزير النتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة بالنيابة عن السيد وزير العدل).

- كريمة أفيلال (فريق العدالة والتنمية): الاستيلاء على عقارات الغير.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): تحريك ملفات الفساد المالي.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): توظيف الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو دكتوراه الدولة أو ما يعادلها بصفة أساتذة التعليم العالي مساعدين.

- علي العسري (فريق العدالة والتنمية): إعفاءات وزارة التربية الوطنية لمسؤولين إداريين وتربويين.
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): أزمة الداخليات.

<u>قطاع الشغل والإدماج المهني:</u>

(جواب السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة بالنيابة عن السيد وزير الشغل والإدماج المهني).

- المبارك الصادي وعبد الحق حيسان في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): تشغيل عمال جدد مكان العمال المضربين وإعادة إدماج العمال المضربين.

ملخص جلسة 23 ماي 2017

الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 شعبان 1438 الموافق ل23 ماي2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: ساعتين و13 دقيقة.
- بداية الجلسة: 16:50
- نهاية الجلسة: 19:03
- عدد الحضور:72 عضوا
- عدد المعتذرين: 8 أعضاء

في غضون ساعتين و13 دقيقة من زوال يوم الثلاثاء 26 شعبان 1438 الموافق ل23ماي2017، اجتمع أعضاء مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور ونظامه الداخلي، في رابع جلسة دستورية عمومية من دورة أبريل 2017 للسنة التشريعية 2016-2017، خصصت للأسئلة الشفوية الأسبوعية وأجوبة الحكومة عليها.

ناقش السادة المستشارون في مجموعة من المحاور السادة أعضاء الحكومة من خلال قطاعات حيوية مختلفة برمجت في جدول أعمال الجلسة:

<u>قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

- علي العسري (فريق العدالة والتنمية): تعميم برنامج تيسير على العالم القروي.
- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): ظاهرة الغياب الجماعي للتلاميذ.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): توفير النقل المدرسي بالقرى.
- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): ظاهرة الهدر المدرسي.

قطاع الصحة:

- عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية): معاناة مرضى داء السرطان.
- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): التغطية الصحية الشاملة.
- عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): التفاوتات المجالية في الاستفادة من الخدمات الصحية.

قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- (فريق الأصالة والمعاصرة): الرفع من جودة المنتوج السياحي الوطني.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- أحمد بابا اعمر حداد (الفريق الاستقلالي): مستقبل الصناعة التقليدية.
- عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تحسين جودة المنتوجات المغربية وحمايتها من المنافسة.

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- رجاء الكساب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): وضعية المتصرفين المتعاقدين بمؤسسة التعاون الوطني.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): الحكامة في التدبير المندمج للموارد المائية ببلادنا.
- عدي الشجري (مجموعة العمل التقدمي): مواجهة الخصاص في مياه الشرب ببعض المناطق الجنوبية.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): مشروع الربط القاري بين أوروبا والمغرب.
- محمد ريحان (الفريق الاشتراكي): قطاع بيع وشراء السيارات المستعملة.
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): وضعية الطرق بجهة درعة تافيلالت.
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): تطوير منظومة النقل.
- محمد الرزمة (التجمع الوطني للأحرار): الخصاص الفادح في الماء الشروب بجهة العيون الساقية الحمراء.
- عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة): التخفيف من حدة الفوارق الجهوية على مستوى البنية التحتية الطرقية.

ملخص جلسة 30 ماي 2017

جلسة الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 4 رمضان 1438 الموافق ل30 ماي2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: نائلة التازي.
- أمين الجلسة: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة: ساعتين و07 دقائق.
- بداية الجلسة: 14:14
- نهاية الجلسة: 16:21
- عدد الحضور:70 عضوا
- عدد المعتذرين: عضوان

انطلقت أشغال الجلسة العمومية التي خصصت للأسئلة الشفوية، الخامسة في دورة أبريل 2017 للولاية التشريعية 2015-2021، على الساعة الثانية بعد زوال يوم الثلاثاء 4 رمضان 1438 الموافق ل30 ماي2017، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 و254 من نظامه الداخلي، بأسئلة موزعة تبعا للقطاعات المدرجة في جدول الأعمال، تلتها مناقشة عامة تأرجحت بين أجوبة السادة الوزراء المعنيين وتعقيبات السادة المستشارين عليها، وذلك وفق الجدولة التالية:

<u>وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:</u>

- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): إعادة النظر في المنظومة التعريفية في قطاع العبور المينائي.

- نبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): الشبكة الطرقية بالعالم القروي.

- عبد الإله الحلوطي (فريق العدالة والتنمية): الاستجابة لمطالب شغيلة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

<u>وزارة الثقافة والاتصال:</u>

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): البرامج التلفزية خلال شهر رمضان الأبرك.

- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): تهديد بعض البرامج التلفزية لقيم المغاربة.

- يحفظه بنمبارك ومبارك حمية في التعقيب (الفريق الحركي): آليات تنزيل القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

<u>وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:</u>

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري.

كتابة الدولة المنتدبة لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية الأحياء الجامعية.

- النعم ميارة (الفريق الاستقلالي): الحيف الذي يطال عمال شركات النظافة والحراسة المتعاقدة مع الوزارة.

- أبو بكر عبيد (الفريق الاشتراكي): وضعية التعليم الخصوصي بالمغرب.

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): معايير تعيين خريجي مسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): التصدي للغش في الامتحانات.

- (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): التحاق الأطر التعليمية بأزواجهم.

وزارة الصحة:

(اجاب بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة)

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): احترام آجال إنجاز بعض المشاريع الإستشفائية.

وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): احتساب الأقدمية المكتسبة لبعض مستخدمي التعاون الوطني.

وزارة الشغل والإدماج المهني:

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): محاربة الرشوة.

الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية، والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): مشاكل الجالية بالمهجر.

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة:

- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): انتشار غبار أسود بمدينة القنيطرة.

ملخص جلسة الأربعاء 31 ماي 2017

المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 73.16

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 5 رمضان 1438 الموافق ل31 ماي2017.
- موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: 4ساعات و28 دقيقة.
- بداية الجلسة: 14:14
- نهاية الجلسة: 15:42
- عدد الحضور: 69 عضوا

عقد مجلس المستشارين يوم الأربعاء 5 رمضان 1438 الموافق ل31 ماي2017، جلسة عمومية صباحية استمرت أربع ساعات ونصف، خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

قدم السيد المستشارعبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في خمسة عشردقيقة نص تقرير اللجنة، ليشرع بعدها مباشرة السادة المستشارون، ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية، على التوالي في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017:

-عبد السلام اللبار: عن الفريق الاستقلالي (31 دقيقة)

- عبد العزيز بنعزوز: عن فريق الأصالة والمعاصرة (31 دقيقة)

- عبد الإله الحلوطي: عن فريق العدالة والتنمية (21 دقيقة)

- مبارك السباعي: عن الفريق الحركي (18 دقيقة)

- محمد البكوري: عن فريق التجمع الوطني للأحرار (14 دقيقة)

- عبد الكريم مهدي: عن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب (12 دقيقة)

- محمد العلمي: الفريق الاشتراكي (13 دقيقة)

- آمال العمري: فريق الإتحاد المغربي للشغل (12 دقيقة)

- محمود عرشان: الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (11 دقيقة)

- عبد الحق حيسان: مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (9 دقائق)

- عدي الشجري: مجموعة العمل التقدمي (7 دقائق)

بعد رد السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، على تدخلات السادة المستشارين، استغرق ساعة واحدة، رفع السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة، أشغالها على أن تستأنف مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية اليوم الموالي في جلستين عموميتين.

ملخص جلستي 1 يونيو 2017

الجلسة الأولى: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16

التشريع

- تاريخ الجلسة: الخميس 6 رمضان 1438 الموافق ل1 يونيو 2017.
- موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: ساعاتان و3 دقائق.
- بداية الجلسة: 10:49
- نهاية الجلسة: 12:52
- عدد الحضور: 73 عضوا
- عدد المعتذرين: لا أحد

استأنف مجلس المستشارين يوم الخميس 6 رمضان 1438 الموافق لفاتح يونيو2017، أشغال الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، في جلسة عمومية صباحية خصصت للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية المتعلق بالمعطيات العامة للتوازن المالي، وبالأحكام المتعلقة بالتكاليف، ثم الأحكام المرتبطة بتوازن موارد وتكاليف الدولة، والإعلان عن مصادقة مجلس المستشارين على مواده بالأغلبية، بالنتيجة التالية:

- الموافقون:35
- المعارضون:22
- الممتنعون:09

الجلسة الثانية: التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 73.16

التشريع

- تاريخ الجلسة: الخميس 6 رمضان 1438 الموافق ل1 يونيو 2017.
- موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- توقيت الجلسة: ساعة واحدة ودقيقتين.

- بداية الجلسة: 14:42
- نهاية الجلسة: 15:44
- عدد الحضور: 80 عضوا
- عدد المعتذرين: لا أحد

خصصت الجلسة الزوالية من يوم الخميس 6 رمضان 1438 الموافق لفاتح يونيو 2017، للبت في الجزء الثاني من قانون المالية على إثر تصويت اللجان الدائمة على مشاريع الميزانيات الفرعية، تم خلالها عرض مداخلات الفرق والمجموعات في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية، وبعدها تم التصويت الإجمالي على مواد هذا القانون طبقا لأحكام المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، وأعلن رئيس الجلسة عن مصادقة مجلس المستشارين بالأغلبية على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي والمشروع برمته، بنتيجة التصويت التالية:

- الموافقون:44
- المعارضون:22
- الممتنعون:10

ليفسح المجال للمستشارين الممثلين للفرق والمجموعات بالتدخل في مرحلة تفسير التصويت لشرح اختياراتهم ومواقفهم من مشروع القانون المالي لسنة 2017.

ملخص جلسة 6 يونيو 2017

الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الخميس 11 رمضان 1438 الموافق ل06 يونيو 2017.
- موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.
- رئيس الجلسة: عبد الصمد قيوح.
- أمين الجلسة: احمد تويزي.
- توقيت الجلسة: ساعة و49 دقائق.
- بداية الجلسة: 14:17
- نهاية الجلسة: 16:06
- عدد الحضور: 59 عضوا
- عدد المعتذرين:06 أعضاء

خصص مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المواد 113/254 /249 من نظامه الداخلي، جلسة عمومية خاصة بأسئلة السادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها، السادسة في دورة أبريل 2017 للولاية

التشريعية -2015 2021، على الساعة الثانية وثلاث دقائق من زوال يوم الثلاثاء 11 رمضان 1438 الموافق ل06 يونيو 2017.

انطلقت أشغال الجلسة العمومية بحصة 11 سؤالا، استأثر بها قطاع الداخلية حول الحراك الاجتماعي الذي تعرفه مدينة الحسيمة، من أصل 20 سؤالا المبرمجة في جدول أعمال الجلسة، ناقش خلالها السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي): حول الاحتقان الاجتماعي الذي تشهده مدينة الحسيمة.

- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): حول تنامي وثيرة الاحتجاجات الاجتماعية.

- كريمة أفيلال ونبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): حول المقاربة الحكومية لتدبير الاحتجاجات والتظاهر السلمي.

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): حول الاحتجاجات الشعبية التي تعرفها بعض المدن المغربية.

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): عن خلفيات وموقع الحكومة من الاحتجاجات التي تعرفها بعض مناطق المملكة.

- عمر مورو (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حول تنامي الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية والاقتصادية والفعل المقاولاتي.

- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): الحراك الاجتماعي الذي تعرفه بعض مناطق المغرب.

- محمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل): حول مقاربة الحكومة في تدبير الاحتجاجات الاجتماعية بمدينة الحسيمة وبعض المناطق الأخرى.

- ادريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): تطورات أحداث حراك الحسيمة.

- ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): أحداث الحسيمة.

- عبد العزيز بنعزوز(فريق الأصالة والمعاصرة): عن مآل مشروع الحسيمة «منارة المتوسط».

-نبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): عن واقع التجاوزات الأمنية المسجلة أثناء فض تظاهرة بساحة محمد السادس بالحسيمة.

في محاور أخرى لها نفس الأهمية والراهنية، بحصة سؤال فريد لكل قطاع، ناقش في أربعة محاور السادة المستشارون:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة) السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، في موضوع المضاربة وضعف مراقبة أسعار المواد الغذائية.

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي) السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، في أفق تقوية عمل المجتمع المدني وتعزيز حكامته.

- عبد الرحمان الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة) السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل، حول وضعية السائقين المهنيين.

- أحمد بابا اعمر حداد (الفريق الاستقلالي) السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول بعض الجوانب المتعلقة بقانون تنظيم الحرف.

جلسة 07 يونيو 2017

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 12 رمضان 1438 موافق 07 يونيو 2017.
- رئيس الجلسة: السيد عبد الحكيم بن شماش.
- أمين الجلسة: السيد: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة:(12:06/14:58):ساعتان و 52 دقيقة
- عدد الحضور:63 عضوا
- عدد المعتذرين:05 أعضاء

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، خصص مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الأربعاء 12 رمضان 1438 موافق 07 يونيو 2017، على الساعة الثانية عشر زوالا وستة دقائق، لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حيث توزعت محاورها في شقين أساسيين كمادة للمساءلة.

في المحور الأول حول موضوع: « نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقروحماية القدرة الشرائية للمواطنين»، رد السيد رئيس الحكومة على تساؤلات وتعقيبات السادة المستشارين حول سياسة الحكومة واستراتيجيتها لمعالجة التعثرات في ذات المجال:

- الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار)؛

- فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين)؛

- الفريق الاشتراكي (محمد علمي/عبد الحميد فاتيحي في التعقيب)؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (محمد حيتوم)؛

- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (ادريس الراضي)؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ المبارك الصادي في التعقيب)؛

- مجموعة العمل التقدمي (عبد الطيف أوعمو: في التعقيب فقط)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (عبد العزيز بنعزوز: في التعقيب فقط)؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الإله حفظي: في التعقيب فقط).

في المحور الثاني حول موضوع: «استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية» ناقش السيد رئيس الحكومة:

- فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي/ امبارك الجميلي في التعقيب)؛

- الفريق الحركي (الطيب البقالي)؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري).

جلسة 13 يونيو 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 18 رمضان 1438 موافق 13 يونيو 2017
- رئيس الجلسة: السيد عبد الإله الحلوطي
- أمين الجلسة: السيد: محمد عدال
- توقيت الجلسة:(14:06/16:22): ساعتان و16 دقيقة
- عدد الحضور:62 عضوا
- عدد المعتذرين: عضوين

عقد مجلس المستشارين سابع جلسة عمومية في دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016-2017، خصصت لأسئلة السادة المستشارين وردود الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، وذلك يوم الثلاثاء 18 رمضان 1438 الموافق ل 13 يونيو 2017، على الساعة الثانية بعد الزوال وستة دقائق.

شرع السادة أعضاء مجلس المستشارين والحكومة في مناقشة محاور منضوية في قطاعات مختلفة حسب التسلسل الآتي:

<u>قطاع التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:</u>

- عثمان عيلة (الفريق الاستقلالي): مآل المباني السكنية بالأقاليم الجنوبية.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): ملائمة التشريع مع خصوصيات الجهوية في مجال التعمير.
- عبد السلام السي كوري (فريق العدالة والتنمية): برنامج مدن بدون صفيح.

<u>قطاع العدل:</u>

- وفاء القاضي ومحمد حيتوم في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تنفيذ الأحكام القضائية.

<u>قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

- عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية): تطوير وهيكلة البحث العلمي بالجامعات.
- مبارك جميلي (فريق العدالة والتنمية): ملف نساء ورجال التعليم ضحايا النظامين الأساسيين.
- فؤاد قديري (الفريق الاستقلالي): الخطوط العريضة لإصلاح منظومة التعليم.

<u>قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:</u>

- عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة): تأطير المقاولين الشباب.
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): إستراتيجية إعادة تأهيل المناطق الصناعية.
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): مآل التزامات الحكومة في مجال عصرنة تجارة القرب.

- العربي العرايشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) مواكبة الحكومة للشركات العاملة في قطاع صنع الأكياس البلاستكية.

- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- سيدي الطيب الموساوي (الفريق الاستقلالي): البدائل المقترحة والإجراءات المواكبة للمقاولات المختصة في صناعة البلاستيك بعد دخول القانون حيز التنفيذ.

- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): استراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار بالمناطق النائية.

قطاع الشغل والإدماج المهني:

- رجاء الكساب وعبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): انطلاق الحوار الاجتماعي.

كتابة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية:

- عدي الشجري وعبد اللطيف أوعمو (مجموعة العمل التقدمي): التوزيع الجهوي والقطاعي للصادرات.

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة:

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): الوضع البيئي المتدهور بإقليم تنغير.

جلسة 20 يونيو 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 25 رمضان 1438 موافق 20 يونيو 2017
- رئيس الجلسة: السيد حميد كوسكوس.
- أمين الجلسة: السيد: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة:(14:06/16:22): ساعتان و14 دقيقة
- عدد الحضور:52 عضوا
- عدد المعتذرين: 10 أعضاء

خصص مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، ثامن جلسة عمومية من دورة أبريل 2017 للسنة التشريعية 2016-2017 يوم الثلاثاء 25 رمضان 1438 الموافق ل 20 يونيو 2017، على الساعة الثانية بعد الزوال وستة دقائق، لتقديم أسئلة السادة المستشارين ورد الحكومة عليها.

طبقا لمقتضيات المادة 254 من النظام الداخلي، جرت أطوار المناقشة العامة في سياق الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، والمجمعة تبعا الوزارات المعنية بها، وذلك وفق الترتيب الآتي:

وزارة الصحة:

- (أعضاء الفريق الاستقلالي): المشاكل التي تعرفها أقسام المستعجلات.

- (أعضاء الفريق الحركي): تأهيل المستعجلات.

- (فريق الأصالة والمعاصرة): توفير الأدوية بالمراكز الاستشفائية القروية.

- (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية الأجهزة الطبية بالمستشفيات العمومية.

- (فريق العدالة والتنمية): الخصاص المهول في قطاع الصحة النفسية.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

- (الفريق الاشتراكي): استراتيجية إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

- (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): ظاهرة الإعفاءات والتنقيلات التعسفية التي طالت مجموعة من الأطر بالإدارة المغربية.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

- (فريق الأصالة والمعاصرة): التدابير المتخذة لمواجهة الاكتظاظ في الأقسام بالنسبة للموسم المقبل.

- (فريق العدالة والتنمية): تأهيل الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديميات.

- (الفريق الدستوري الديمقراطي): الشعب العصرية في التكوين المهني.

- (الفريق الاستقلالي): الرسوم التي تفرضها المدارس الخاصة.

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- (فريق العدالة والتنمية): حوادث السير ببلادنا.

وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

- (الفريق الحركي): تعميم كهربة العالم القروي.

- (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية قطاع المناجم بالجنوب الشرقي.

وزارة الشغل والإدماج المهني:

- (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مآل الاتفاق المشترك بين إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوزارات الوصية على القطاع وبعض الفرقاء الاجتماعيين حول توفير الموارد البشرية.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:

- (الفريق الاستقلالي): عدم مواكبة أسعار المحروقات ببلادنا للأسعار في الأسواق العالمية.

كتابة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالنقل:

- (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية النقل البحري ببلادنا.

كتابة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- (فريق الأصالة والمعاصرة): الأوضاع الاجتماعية للصناع التقليديين.

كتابة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالسياحة:

- (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حصيلة برنامج «رؤية 2020».

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة:

- (الفريق الاستقلالي): البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

جلسة 04 يوليوز 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 09 شوال 1438 موافق 04 يوليوز 2017
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة
- أمين الجلسة: أحمد الخريف
- توقيت الجلسة: (16:40/18:48): ساعتان 8 دقائق
- عدد الحضور: 77 عضوا
- عدد الأسئلة المبرمجة: 20
- عدد المعتذرين: 8 أعضاء

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من نظامه الداخلي، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 09 شوال 1438 الموافق ل 04 يوليوز 2017، على الساعة الرابعة بعد الزوال وأربعون دقيقة، تاسع جلسة عمومية للأسئلة الشفوية الأسبوعية، من دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2016، لتقديم ردود الحكومة على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين.

في سياق جدول الأعمال المسطر للجلسة وطبقا لمقتضيات المادة 254 من النظام الداخلي، توزع حصيص المناقشة تبعا للقطاعات الحكومية، إذ ترتبت المداخلات كالآتي:

القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): تسهيل عملية العبور لأبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج.

- الطيب البقالي (الفريق الحركي): استعدادات الحكومة لضمان نجاح عملية عبور 2017.

- مولاي عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): تحفيز شباب الجالية على الاستثمار.

القطاع المكلف بالتجارة الخارجية:

- مولاي ابراهيم شريف (الفريق الاستقلالي): تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): برنامج تكوين الشباب والمأجورين.

- كريمة أفيلال (فريق العدالة والتنمية): إلزامية التعليم الأولي وتعميمه وضمان جودته.

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): ملف خريجي البرنامج الحكومي لتكوين 10آلاف إطار تربوي.

- عبد اللطيف أبدوح وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الاستقلالي): امتحانات الباكالوريا.

- فاطمة الزهراء اليحياوي ووفاء القاضي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مغادرة العديد من التلاميذ وانقطاعهم عن الدراسة دون التحاقهم بمؤسسات التكوين المهني.

قطاع الصحة (جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالنيابة):

- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): وضعية المستشفيات الإقليمية.

- سعيد السعدوني (فريق العدالة والتنمية): تدبير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لنظام المساعدة الطبية (راميد).

قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة (جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالنيابة):

- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): المخزون الاحتياطي الخاص بالمنتجات البترولية.

قطاع السياحة:

- (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): السياحة الإيكولوجية.

القطاع المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

- عبد الكريم المهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تحسين مناخ الأعمال بالمغرب.

قطاع الشغل والإدماج المهني:

- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): شركات المناولة.

قطاع الماء: (جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالنيابة):

- السيد العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): الخصاص في الماء الشروب ببعض المناطق.

- السيد أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): برنامج انجاز السدود.

جلسة 04 يوليوز 2017

جلسة برلمانية مشتركة

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 09 شوال 1438 موافق 04 يوليوز 2017
- موضوع الجلسة: جلسة برلمانية مشتركة بمقر مجلس النواب للاستماع لعرض الرئيس الأول للمجلس الأول للحسابات حول أعمال المحاكم المالية
- توقيت الجلسة: ساعة و 14 دقيقة.

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، احتضن مقر مجلس النواب جلسة برلمانية بين مجلسي البرلمان، خصصت للاستماع لعرض السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأول للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية.

جلسة 05 يوليوز 2017

جلسة شهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 10 شوال 1438 موافق 05 يوليوز 2017
- موضوع الجلسة: جلسة شهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.
- توقيت الجلسة: 3 ساعات و 51 دقيقة.
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش/ عبد الإله الحلوطي
- أمين الجلسة: أحمد الخريف
- توقيت الجلسة: (16:48/18:48)
- عدد الحضور:57
- عدد الأسئلة المبرمجة: 14
- عدد المعتذرين: 04

احتضن مقر مجلس المستشارين يوم الأربعاء 10 شوال 1438 موافق 05 يوليوز 2017 على الساعة الرابعة زوالا وثمانية وأربعين دقيقة، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، جلسة عمومية شهرية، من دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017، لمساءلة السيد رئيس الحكومة وتقديمه الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في شقين:

- « إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة»

- « السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال »

في المحور الأول، وحول مختلف الإشكاليات المرتبطة ببيوقراطية الإدارة المغربية كواقع والحكامة الجيدة كمبتغى، رد السيد رئيس الحكومة على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي)؛

-عبد العلي حامي الدين وعبد الصمد مريمي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية)؛

- امبارك السباعي وعبد الرحمان الدريسي في التعقيب (الفريق الحركي)؛

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- محمد ريحان ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي)؛

- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛

- عبد اللطيف أوعمو (مجموعة العمل التقدمي).

وفي المحور الثاني، ناقش السيد رئيس الحكومة الخطة التي تباشرها الحكومة لتسريع التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال في أفق وضع الاقتصاد الوطني على سكة الإقلاع وتوفير الشروط المواتية لتحقيق التنمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في معرض رده على مداخلات السادة:

- فؤاد قديري (الفريق الاستقلالي)؛

- عادل البراكات وعبد العزيز بنعزوز في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

- امبارك السباعي ومبارك حمية في التعقيب (الفريق الحركي)؛

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- عبد الحميد الصويري (الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- ادريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛

- رجاء الكساب في التعقيب فقط (م.الكنفدرالية الديمقراطية للشغل).

جلسة 05 يوليوز 2017

جلسة تشريعية

- تاريخ الجلسة: الأربعاء 10 شوال 1438 موافق 05 يوليوز2017
- موضوع الجلسة: جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش

- أمين الجلسة: أحمد الخريف
- توقيت الجلسة: (20:39/20:44)
- عدد الحضور:34
- عدد المعتذرين: 04

صادق مجلس المستشارين يوم الأربعاء 05 يوليوز 2017، بالإجماع، في جلسة عامة تشريعية عقدت مباشرة بعد جلسة المساءلة الشهرية، على مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

جلسة 11 يوليوز 2017

الأسئلة الشفوية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 16 شوال 1438 موافق 11 يوليوز2017
- رئيس الجلسة: عبد الصمد قيوح الخليفة الأول للرئيس
- أمين الجلسة: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة: (16:39/19:05)
- عدد الحضور:68
- عدد الأسئلة المبرمجة: 20
- عدد المعتذرين:12

وفقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 16 شوال 1438 هـ الموافق ل 11 يوليوز 2017 على الساعة الرابعة زوالا وتسعة وثلاثون دقيقة، جلسته الأسبوعية العمومية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها.

استهل فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين) جدول أعمال الجلسة بسؤال فريد موجه لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

ثم ساءل السيد وزير الاقتصاد والمالية في ثمان محاور السادة المستشارون:

- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي): قرار تعويم الدرهم.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): انعكاسات تعويم الدرهم على المقاولين والقدرة الشرائية للمواطنين.
- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): تغيير نظام صرف الدرهم المغربي.
- عبد اللطيف أوعمو (مجموعة العمل التقدمي): تعويم الدرهم وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد الوطني.
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): ارتفاع عدد الشركات المفلسة.
- سعيد السعدوني ونبيل شيخي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

في سؤالين لكل قطاع رد السيد:

-1 وزير الصحة على:

- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): وضعية المستشفيات الإقليمية بجهة بني ملال/ خنيفرة.

- يحفظو بنمبارك (الفريق الحركي): استثناء بعض المراكز الصحية لتصفية الدم من الدعم.

-2 وزير الثقافة والاتصال على:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): حفظ ذاكرة التراث الثقافي اللامادي الوطني.

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): تقوية البث الإذاعي والتلفزي الأرضي بالمناطق الشمالية والجنوب الشرقي.

وفي أسئلة فريدة لكل محور تفاعل السادة:

- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المبارك الصادي وثريا لحرش في التعقيب) في موضوع التحضيرات للدخول المدرسي برسم السنة الدراسية 2018-2017.

- وزيرة السياحة مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي) بخصوص التدابير المواكبة لدعم المحطات الساحلية المندمجة في إطار المخطط الأزرق/ رؤية2020.

وأجابت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على التساؤل الذي قدمه فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي) حول مخاطر استعمال العجلات المطاطية المتلاشية عوض الطاقة الأحفورية والطاقة النظيفة، وردت السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، في آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، على فريق العدالة والتنمية (آمال ميصرة) حول إشكالية تمدرس ذوي الاحتياجات الخاصة.

جلسة 11 يوليوز 2017

جلسة تشريعية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 16 شوال 1438 موافق 11 يوليوز2017
- موضوع الجلسة: دراسة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.
- أمين الجلسة: أحمد تويزي.
- توقيت الجلسة: (19:08/19:15)
- عدد الحضور:45
- عدد المعتذرين: 12

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 11 يوليوز 2017، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، على مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، بالإجماع.

جلسة 18 يوليوز 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 23 شوال 1438 موافق 18 يوليوز2017
- رئيس الجلسة: عبد الإله الحلوطي (الخليفة الثاني للرئيس)
- أمين الجلسة: محمد عدال
- عدد الأسئلة المبرمجة: 20 (الآنية: 02 / العادية: 18)
- عدد الحضور:67 عضوا
- عدد المعتذرين:18 عضوا
- توقيت الجلسة: (16:33/18:37): ساعتان و 4 دقائق

عقد مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية العمومية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها، الحادية عشرة في جدول عمل دورة أبريل 2017 من الولاية التشريعية: 2015-2021، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، يوم الثلاثاء 23 شوال 1438 هـ الموافق ل 18يوليوز 2017 على الساعة الرابعة زوالا وثلاثة وثلاثون دقيقة.

باشر أعضاء الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتحي) جدول أعمال الجلسة بسؤال فريد موجه لقطاع الصحة في مناقشة إشكالية الصيانة داخل المستشفيات.

واستأنفت أشغال الجلسة بتسعة أسئلة وجهت للسيد وزير الداخلية في محاور مختلفة، ومن الهيات التالية:

- نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية): المقاربة المعتمدة في التعامل مع الاحتجاجات السلمية.

- المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب (م الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): تعرض الاحتجاجات للقمع من طرف القوات العمومية.

- وفاء القاضي ومحمد زروال في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): الهجوم المعادي للحريات والحقوق النقابية.

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): معايير توزيع حصة الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة.

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار.

- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): تدبير خدمات الصرف الصحي وتوزيع الماء والكهرباء ببعض المدن المتوسطية.

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): تحسين مناخ الأعمال.

- محمد الحمامي (فريق الأصالة والمعاصرة): واقع المعبر الحدودي باب سبتة.

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): تأهيل الأسواق الأسبوعية بالعالم القروي.

تفاعل كذلك السيد وزير الشباب والرياضة إيجابيا مع سؤالي فريق الأصالة والمعاصرة (م.عبد الرحيم الكامل) وفريق العدالة والتنمية (علي العسري) حول العروض التخييمية المبرمجة في صيف 2017.

وبحصة سؤال واحد لكل قطاع رد على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين السادة:

- وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على فريق العدالة والتنمية (عبد السلام السي كوري) حول الدور الآيلة للسقوط.

- وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد الرزمة) للبحث في السبل الكفيلة للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية.

- وزير الشغل والإدماج المهني على الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) لمعالجة ظاهرة استغلال اليد العاملة وتغييب قانون الشغل.

- الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم كميلي) حول كيفية تعامل الحكومة مع مشاكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

- كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكلفة بالماء، على الفريق الحركي (الطيب البقالي) لتوضيح خطة الوزارة في صيانة السدود.

- الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار) على سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (العربي العرائشي) لطرح مختلف معوقات الاستثمار بالمغرب.

جلسة 18 يوليوز 2017

جلسة تشريعية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 23 شوال 1438 موافق 18 يوليوز 2017
- رئيس الجلسة: عبد الإله الحلوطي (الخليفة الثاني للرئيس)
- أمين الجلسة: محمد عدال
- عدد الحضور:39 عضوا
- عدد المعتذرين:18 عضوا
- توقيت الجلسة: (18:37/18:45): 8 دقائق

صادق مجلس المستشارين في جلسة عمومية، تلت مباشرة جلسة الأسئلة الشفهية، ليوم الثلاثاء 23 شوال 1438 الموافق ل18 يوليوز 2017 على مشروع القانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية بالإجماع.

جلسة 25 يوليوز 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 01 ذو القعدة 1438 موافق 25 يوليوز 2017
- رئيس الجلسة: حميد كوسكوس (الخليفة الثالث للرئيس)
- أمين الجلسة: أحمد لخريف
- عدد الأسئلة المبرمجة: 20 (الآنية: 01 / العادية:19)
- عدد الحضور:67 عضوا
- عدد المعتذرين:17 عضوا
- توقيت الجلسة: (16:48/19:09): ساعتان و 21 دقيقة

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من نظامه الداخلي، يوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1438 هـ الموافق ل 25 يوليوز 2017، في جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفوية، على الساعة الرابعة زوالا وثمان وأربعون دقيقة، برئاسة السيد المستشار حميد كوسكوس.

افتتح جدول أعمال الجلسة بالإعلان تأجيل سؤال السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

ورد السادة أعضاء الحكومة على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول محاور مختلفة موزعة على عشر قطاعات كالتالي:

1 - السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الملكفة بالماء على السادة:

- عبد اللطيف أبدوح وفاطمة الحبوسي في التعقيب (الفريق الاستقلالي): ضرورة الرفع من وثيرة برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): استراتيجية الوزارة للقضاء على إشكالية ندرة الماء الصالح للشرب
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): الطلب المتزايد على الماء.
- الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية): الأمن المائي بالمغرب.

2 - وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على السادة:

- عبد الرحيم الكميلي وعبد الكريم الهمس في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): إعادة هيكلة المراكز القروية.
- محمد حيتوم (فريق الاتحاد المغربي للشغل): أوضاع العاملين بقطاع الوكالة.
- محمد البشير العبدلاوي (فريق العدالة والتنمية): رخصة تسوية بنايات غير قانونية.

3 - كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني على السادة:

- عبد الإله حفظي (الاتحاد العام لمقاولات المغرب): ملاءمة التكوين المهني لمتطلبات سوق الشغل.

- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي): وضعية الأساتذة المتدربين المرسبين.

- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): ظروف الدخول المدرسي -2017 2018.

4 - وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على السادة:

- عبد الرحيم الكميلي وعادل البراكات في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): تعهدات الوزارة المتعلقة بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية.

- أحمد شد (الفريق الحركي): تسعيرة الطرق السيارة.

5 - وزير الصحة على السيد:

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): واقع المنظومة الصحية ببلادنا.

6 - وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على السيدات والسادة:

- رجاء الكساب والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): ضعف المخزون الاحتياطي الخاص بالمنتجات البترولية.

- فاطمة الحبوسي وعبد اللطيف أبدوح في التعقيب (الفريق الاستقلالي): تعميم الكهربة القروية.

7 - وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على السيد:

- الحسين سليغوا (الفريق الاستقلالي): تعزيز الربط الجوي.

8 - وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على السيد:

- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): حصيلة أداء صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

9 - وزارة الشغل والإدماج المهني على السيد:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): خلفيات وانعكاسات محاضر الصلح بمناسبة نزاعات الشغل.

10 - كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة على السيد:

- محمد ابا حنيني (فريق التجمع الوطني للأحرار): الوضع البيئي المزري بإقليم طانطان.

جلسة 01 غشت 2017

الأسئلة الشفهية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 08 ذو القعدة 1438 موافق 01 غشت 2017
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة (الخليفة الرابع للرئيس).
- أمين الجلسة: أحمد تويزي.
- عدد الأسئلة المبرمجة: 10

- عدد الحضور:87 عضوا
- عدد المعتذرين:10 أعضاء
- توقيت الجلسة: (16:41/17:51): ساعة و 10 دقائق

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 08 ذو القعدة 1438 هـ الموافق ل01 غشت 2017، على الساعة الرابعة زوالا وأربع وأربعون دقيقة، الجلسة الثالثة عشر في جدول عمل دورة أبريل 2017 من الولاية التشريعية 2015-2021، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، خصصت لأسئلة السادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها.

توزع جدول أعمال الجلسة على سبع محاور قطاعية بحصة سؤال لكل هيئة تمثيلية، استهل بسؤالين وجها لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من السادة:

- أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب) حول مسطرة ولوج الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ذات الاستقطاب المحدود.

- أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار(عبد العزيز بوهدود) عن مآل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

ثم ثلاثة أسئلة اهتمت بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تم بسطها من طرف السادة:

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): النهوض بالموانىء المغربية.

- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): الحائط الوقائي للطرق السيارة بالمغرب.

- عبد الوهاب بلفقيه (الفريق الاشتراكي): تأهيل ميناء سيدي إفني.

وفي سؤال فريد لكل قطاع رد على أسئلة السادة المستشارين السادة أعضاء الحكومة في القطاعات التالية:

- السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (محمد الحمامي) عن أوضاع الطرق والمسالك المؤدية للموارد السياحية ببلادنا.

- السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي) حول سبل وآليات تقليص نسبة الفقر والهشاشة.

- السيد وزير الشغل والإدماج المهني على سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (عز الدين زكري) عن كيفية تطبيق قانون الشغل بتفعيل مشاركة الأجراء على مستوى لجان المقاولة.

- السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على سؤال السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني) حول حقيقة وضعية السجون ببلادنا.

- السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة على سؤال السادة أعضاء مجموعة العمل التقدمي (عدي الشجري) بخصوص المحافظة على البيئة داخل الواحات الجنوبية.

جلسة 01 غشت 2017

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 08 ذو القعدة 1438 موافق 01 غشت2017
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش (رئيس المجلس)
- أمين الجلسة: أحمد تويزي
- عدد الأسئلة المبرمجة: 15
- عدد الحضور:93 عضوا
- عدد المعتذرين:10 أعضاء
- توقيت الجلسة: (18:15/21:15): ثلاث ساعات

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، ومقتضيات المادتين 241 و242 من النظام الداخلي، خصص مجلس المستشارين، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية، جلسة عمومية، وهي الثالثة من نوعها في دورة أبريل 2017، لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، في محورين أساسيين:

1. حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛
2. التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

في المحور الأول وحول حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في تدبير شؤونهم، ناقش السيد رئيس الحكومة السادة المستشارين:

1. عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي)؛
2. عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
3. نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية)؛
4. الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛
5. لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار) بدون تعقيب؛
6. عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي)؛
7. محمد عدال (ف الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) بدون تعقيب ؛
8. عبد اللطيف أعمو وعدي الشجري في التعقيب (مجموعة العمل التقدمي).

ورد السيد رئيس الحكومة في محور ثاني على الاستفسارات والتعقيبات ذات الصلة بموضوع التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، المسجلة في تدخلات السادة المستشارين:

1. الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
2. عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية)؛
3. عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي)؛
4. محمد الرزمة ومحمد البكوري في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
5. عبد الإله حفظي بدون تعقيب (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
6. محمد حيتوم بدون تعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
7. رجاء الكساب وثريا لحرش في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

جلسة 02 غشت 2017

مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 09 ذو القعدة 1438 موافق 02 غشت 2017
- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش
- أمين الجلسة: أحمد تويزي
- عدد الحضور:62 عضوا
- عدد المعتذرين:08 أعضاء
- توقيت الجلسة: (11:01/14:05): ثلاث ساعات و 4 دقائق

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من نظامه الداخلي، يوم الأربعاء 2 غشت على الساعة الحادية عشر صباحا ودقيقة، جلسة عمومية خصصت لمناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، أمام الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان في 4 يوليوز 2017، والمحال على مجلس المستشارين.

تدخل بمناسبة مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، على التوالي السادة المستشارون:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي)؛

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

- عبد الإله الحلوطي (فريق العدالة والتنمية)؛

- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- محمد علمي (الفريق اللاشتراكي)؛

- محمد زروال (الاتحاد المغربي للشغل)؛

- عبد الحق حيسان (م الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛

عبد اللطيف أوعمو (مجموعة العمل التقدمي).

رد بعدها في تفاعل إيجابي، كل حسب اختصاصه القطاعي، على تساؤلات واقتراحات وملاحظات السادة المستشارين السادة أعضاء الحكومة:

- عبد الوافي الفتيت (وزير الداخلية)؛

- الحسين الوردي (وزير الصحة)؛

- محمد بوسعيد (وزير الاقتصاد والمالية)؛

- رقية الدرهم (كاتبة للدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، مكلفة بالتجارة الخارجية)؛

- محمد أوجار (وزير العدل)؛

- محمد ساجد (وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي)؛

- العربي بن الشيخ (كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني)؛

- حمو أوحلي (كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات).

جلسة 02 غشت 2017

التشريع

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 09 ذو القعدة 1438 موافق 02 غشت 2017
- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة
- أمين الجلسة: أحمد تويزي
- عدد الحضور:62 عضوا
- عدد المعتذرين:08 أعضاء
- توقيت الجلسة: (15:36/19:30): أربعة ساعات و 6 دقائق

صادق مجلس المستشارين بالإجماع يوم الأربعاء 09 ذو القعدة / الموافق ل02 غشت 2017 في جلسة عمومية، وبعد الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ؛
- مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية؛
- مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
- مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا؛
- مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر؛
- مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة؛
- مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية؛
- مشروع قانون رقم13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية؛
- مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية؛
- مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا؛

- مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
- مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 9 يوليو 2002؛
- مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001؛
- مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي؛
- مشروع قانون رقم 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.16.814 الصادر في 28 من ذي الحجة 1437 (30 سبتمبر 2016) المتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري؛
- مشروع القانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- مشروع قانون 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

جلسة 08 غشت 2017

الأسئلة الشفوية (1)

- تاريخ الجلسة: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438/ الموافق ل08 غشت 2017
- رئيس الجلسة: عبد الصمد قيوح
- أمين الجلسة: محمد عدال
- عدد الحضور:73 عضوا
- عدد المعتذرين:18 عضوا
- توقيت الجلسة: (16:32/18:31): ساعة و 59 دقيقة

في آخر جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية، مبرمجة في دورة أبريل 2017، اجتمع أعضاء مجلس المستشارين وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور و لمقتضيات المادة 254 من نظامه الداخلي، لمناقشة الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، والمجمعة تبعا للقطاعات أو الوزارات المسؤولة عنها.

استهل السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد علمي) أشغال الجلسة بسؤال فريد موجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عن حجم الاستثمارات والاستعدادات المرصودة لإحداث الجهة 13.

ثم ناقش السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكميلي) والفريق الحركي (امبارك السباعي) السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة في مدى جودة مياه الشواطئ والواقع البيئي للمشاريع الاستثمارية.

وساءل السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي) السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عن إجراءات وترتيبات الوزارة لحسن تدبير موسم الحج المقبل.

ردت كذلك السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على أسئلة السادة:

- (محمد البكوري) فريق التجمع الوطني للأحرار: ترويج وتسويق المنتوج التقليدي داخليا وخارجيا.
- (امحمد احميدي) فريق الأصالة والمعاصرة: معاناة الصناع التقليديين.
- (مولاي ادريس حسني علوي) السادة أعضاء الفريق الحركي: وضعية الصناعة التقليدية.

ورد السيد مصطفى الخلفي، الوزير المكلف با بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الملكفة بالماء، على سؤال السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الكريم الهوايشري) حول الإجراءات العملية المرصودة لمعالجة إشكالية تلوث المياه الجوفية.

أيضا تفاعل السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مع أسئلة وتعقيبات السادة: أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة) حول المدارس الجماعاتية، وعبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي) حول قرار إغلاق الأحياء الجامعية بالرباط في 30 يونيو.

كذلك رد السادة:

- وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على استفسار السيد عبد الحميد الصويري (عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) عن الآليات المعتمدة والمرصودة لورش تكوين الأطر لمواكبة ورش الطاقات المتجددة.
- وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على طلب السيد محمد البكوري (عضو فريق التجمع الوطني للأحرار) لتقييم مرحلي لوضعية السياحة ببلادنا في أفق رؤية 2020 للسياحية.

- وزير الثقافة والاتصال على سؤال السيد عادل البراكات وتعقيب السيد العربي المحرشي (أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة) حول مآل البرامج والإمكانيات الموجهة لتعزيز قدرات الشباب للترافع حول القضايا الوطنية.

- السيد مصطفى الخلفي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على تساؤل السيد مبارك جميلي (عضو فريق العدالة والتنمية) عن كيفية التصدي للتعثرات في برامج دعم استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاريع المدرة للدخل.

وعلى آخر سؤالين مبرمجين في جدول أعمال الجلسة رد السيد وزير الشغل والإدماج المهني على السادة:

- وفاء القاضي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): سبل الحد من الفوضى التي يعرفها التدبير المفوض في مختلف القطاعات.

- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): الإمكانات المتاحة لتحسين وضعية جهاز تفتيش الشغل.

جلسة 08 غشت 2017

التشريع

- رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة
- أمين الجلسة: محمد عدال
- عدد الحضور:57 عضوا
- عدد المعتذرين:18 عضوا
- توقيت الجلسة: (18:31/19:01): 30 دقيقة

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 الموافق ل08 غشت 2017، في جلسة عمومية بالإجماع على:

1. مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛
2. مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر «اتفاقية أغادير»، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015؛
3. مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6 أبريل 2016؛
4. مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛

5. مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر «اتفاقية أغادير»، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛
6. مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر «اتفاقية أغادير»، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛
7. مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016؛
8. مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية؛
9. مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015؛
10. مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999؛
11. مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛
12. مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛
13. مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
14. مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
15. مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر؛
16. مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.
17. مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛
18. مشروع قانون رقم 69.16 يتعلق بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

جلسة 08 غشت2017

الاختتام دورة أبريل 2017

- رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش (رئيس المجلس).
- أمين الجلسة: محمد عدال.
- عدد الحضور:60 عضوا
- عدد المعتذرين:18 عضوا
- توقيت الجلسة: (19:03/19:48): 45 دقيقة

اختتم مجلس المستشارين في جلسة عمومية، يوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 الموافق ل08 غشت 2017 دورته الربيعية برسم السنة التشريعية: 2015-2016، حيث كانت مناسبة لجرد حصيلة المُنْجَزات في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والعلاقات الخارجية للمجلس، وقوفا على بعضٍ من سِمَاتِ الوضعية الراهنة ببلادنا وما تحقق على مختلف المستويات، وعلى وجه الخصوص التوجهات المتضمنة في الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى الشعب المغربي بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش المجيد.

ورفعت أشغال الجلسة بعد تلاوة السيد محمد عدال (أمين الجلسة) لبرقية الولاء والإخلاص المرفوعة، إلى السدة العالية بالله، مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

لائحة أعضاء مجلس المستشارين
المعلن عن انتخابهم في الاقتراع التشريعي
ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015
والتغييرات التي لحقت بها

1 - هيئة ممثلي المجالس الجهوية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
أحمد شد	حزب الحركة الشعبية	بني ملال- خنيفرة
محمد عدال	حزب الاتحاد الدستوري	
عبد الكريم لهوايشري	حزب العدالة والتنمية	الدار البيضاء- سطات
فؤاد قديري	حزب الاستقلال	
يحفظه بنمبارك	حزب الحركة الشعبية	الداخلة- وادي الذهب
حمة اهل بابا	حزب الاستقلال	
عدي شجري	حزب التقدم والاشتراكية	درعة- تافيلالت
عبد الرحمان الدريسي	حزب الحركة الشعبية	
علي العسري	حزب العدالة والتنمية	فاس- مكناس
عبد الكريم الهمس	حزب الأصالة والمعاصرة	
عبد الوهاب بلفقيه	حزب الاتحاد الاشتراكي	كلميم- واد نون
محمد اباحنيني	حزب الاصلاح والتنمية	
محمد الرزمة	حزب التجمع الوطني للأحرار	العيون- الساقية الحمراء
سيدي محمد ولد الرشيد	حزب الاستقلال	
عزيز مكنيف	حزب الاستقلال	الشرق
المصطفى الخلفيوي	حزب الأصالة والمعاصرة	
احمد تويزي	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي
مبارك السباعي	حزب الحركة الشعبية	
عبد العلي حامي الدين	حزب العدالة والتنمية	الرباط– سلا- القنيطرة
عبد الحكيم بن شماش	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد سعيد كرام[5]	حزب الاستقلال	سوس – ماسة
عبداللطيف اعمو	حزب التقدم والاشتراكية	
احمد الادريسي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان – الحسيمة
محمد البشير العبدلاوي	حزب العدالة والتنمية	

[5] أعلن عن انتخاب السيد محمد سعيد كرام عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم1007/16 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد محمد سعيد كرام.

2 - هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عادل البراكات	حزب الأصالة والمعاصرة	بني ملال- خنيفرة
المختار صواب	حزب الاتحاد الاشتراكي	
رحال المكاوي	حزب الاستقلال	
المهدي عتمون	حزب الحركة الشعبية	
مولود السقوقع [6]	حزب الاتحاد الاشتراكي	الدار البيضاء- سطات
جمال بن ربيعة [7]	حزب الاستقلال	
عبدالسلام بلقشور	حزب الأصالة والمعاصرة	
العربي هرامي [8]	حزب الأصالة والمعاصرة.	
عزيز مهدب [9]	حزب الحركة الشعبية	
نجاة كمير [10]	حزب الأصالة والمعاصرة	
امبارك حمية [11]	حزب الأمل	الداخلة- وادي الذهب
سيدي صلوح الجماني	حزب الحركة الشعبية	
الحو المربوح	حزب الأصالة والمعاصرة	درعة- تافيلالت
فاطمة عميري [12]	حزب الاستقلال	
لحسن ادعي	حزب التجمع الوطني للأحرار	
مبارك جميلي	حزب العدالة والتنمية	
محمد عبو	حزب التجمع الوطني للأحرار	فاس- مكناس
الحسن بلمقدم	حزب الأصالة والمعاصرة	
الحسن سليغوة	حزب الاستقلال	
الحسين العبادي	حزب العدالة والتنمية	
حميد كوسكوس	حزب الحركة الشعبية	
عثمان عيلة [13]	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون

[6] أعلن عن انتخاب السيد حميد زاتني عن حزب العدالة والتنمية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد مولود السقوقع من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

7 أعلن عن انتخاب السيد جمال بن ربيعة عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد جمال بن ربيعة.

[8] أعلن عن انتخاب السيدة مينة عفان عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابها عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد العربي هرامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

[9] أعلن عن انتخاب السيد محمد مهدب عن حزب الحركة الشعبية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد عزيز مهدب من حزب الحركة الشعبية.

10 أعلن عن انتخاب السيدة مليكة فلاحي عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وصرّح المجلس الدستوري بشغور مقعدها بمجلس المستشارين اثر تقديم استقالتها بموجب قراره رقم 984/16 الصادر بتاريخ 12 يناير 2016، وقد عوضت بالسيدة نجاة كمير على اثر دعوتها من لدن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بموجب قرار مؤرخ في 28 يناير 2016.

11 أعلن عن انتخاب السيد افضيلي اهل احمد ابراهيم عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1005/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد امبارك حمية من حزب الأمل.

[12] أعلن عن انتخاب السيد محمد الأنصاري لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضت المحكمة الدستورية بموجب القرار رقم 17/01 بتاريخ 12أبريل 2017 بتجريده من العضوية بالمجلس، وصرحت بشغور مقعده ودعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر، وقد توصل رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 27 أبريل 2017 بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها المجلس علما بأن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح قامت بدعوة السيدة فاطمي عميري بصفتها المترشحة الموالية في لائحة الترشيح، لملء هذا المقعد.

احمد بولون	حزب الاتحاد الاشتراكي	
محمد الشيخ بيد الله	حزب الأصالة والمعاصرة	العيون- الساقية الحمراء
احمد لخريف	حزب الاستقلال	
عبد القادر سلامة [14]	حزب التجمع الوطني للأحرار	الشرق
محمد مكنيف	حزب الأصالة والمعاصرة	
الطيب البقالي	حزب العهد الديمقراطي	
الصبحي الجلالي [15]	حزب الاستقلال	
عبد اللطيف ابدوح	حزب الاستقلال	مراكش- آسفي
مولاي عبد الرحيم الكامل	حزب الأصالة والمعاصرة	
جمال الدين العكرود	حزب التجمع الوطني للأحرار	
ابوبكر اعبيد	حزب الاتحاد الاشتراكي	
عبد السلام سي كوري	حزب العدالة والتنمية	
ابراهيم اشكيلي [16]	حزب الأصالة والمعاصرة	الرباط– سلا- القنيطرة
نبيل شيخي	حزب العدالة والتنمية	
محمود عرشان	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	
ادريس الراضي	حزب الاتحاد الدستوري	
محمد العزري	حزب الاستقلال	
سعيد السعدوني	حزب العدالة والتنمية	سوس – ماسة
عبد العزيز بوهدود	حزب التجمع الوطني للأحرار	
عبد الصمد قيوح	حزب الاستقلال	
الحسين المخلص	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد علمي	حزب الاتحاد الاشتراكي	طنجة- تطوان – الحسيمة
محمد البكوري	حزب التجمع الوطني للأحرار	
العربي المحرشي	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد الحمامي [17]	حزب الأصالة والمعاصرة	
نبيل الأندلوسي	حزب العدالة والتنمية	

[13] أعلن عن انتخاب السيد عثمان عيلة عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1001/16 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد عثمان عيلة.

[14] أعلن عن انتخاب السيد عبد القادر سلامة عن حزب التجمع الوطني للأحرار لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 998/16 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد عبد القادر سلامة.

[15] أعلن عن انتخاب السيد الصبحي الجلالي عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 998/16 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد الصبحي الجلالي.

[16] أعلن عن انتخاب السيد عابد شكيل عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1002/16 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد ابراهيم اشكيلي من حزب الأصالة والمعاصرة.

[17] أعلن عن انتخاب السيد عصام الخمليشي عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1008/16 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد محمد الحمامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

3 - هيئة ممثلي الغرف المهنية:

أ - الغرف الفلاحية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الدائرة الانتخابية
عائشة أيتعلا	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	الرباط– سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبد الرحيم اطمعي	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	
محمد لشهب	حزب الاستقلال	طنجة- تطوان – الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
فاطمة الحبوسي	حزب الاستقلال	
أحمد احميميد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
الحبيب بن الطالب	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس – ماسة
فاطمة ايت موسى	حزب الأصالة والمعاصرة	

ب - غرف التجارة والصناعة والخدمات:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
سعيد زهير	حزب الاتحاد الدستوري	الرباط– سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبدالرحيم الكميلي	حزب الأصالة والمعاصرة	
حميد القميزة	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي/ درعة- تافيلالت
سيدي الطيب الموساوي	حزب الاستقلال	سوس – ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد القندوسي	حزب التجمع الوطني للأحرار	طنجة- تطوان – الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
عمر مورو	بدون انتماء سياسي	

ت - غرف الصناعة التقليدية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
محمد ريحان[18]	الاتحاد الاشتراكي	بني ملال- خنيفرة / الدار البيضاء-سطات
مولاي ادريس الحسني علوي	حزب الحركة الشعبية	الشرق/ فاس- مكناس
احمد بابا اعمر حداد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
عبد الالاه المهاجري	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس – ماسة
امحمد احميدي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان – الحسيمة / الرباط– سلا- القنيطرة

ث - غرف الصيد البحري:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
سيدي مختار الجماني	حزب الحركة الشعبية	مراكش- آسفي / سوس – ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
يوسف بنجلون[19]	حزب العدالة والتنمية	طنجة- تطوان – الحسيمة/ الشرق/ الرباط– سلا- القنيطرة/ الدار البيضاء-سطات

[18] . أعلن عن انتخاب السيد مصطفى حركات عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/999 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن انتخاب السيد عبد السلام السلاوي من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الذي قضي المجلس الدستوري ببطلان انتخابه عضوا بالمجلس بموجب القرار رقم 16/1019 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2016، وهو المقعد الذي فازبه السيد محمد ريحان عن حزب الاتحاد الاشتراكي على إثر الانتخاب الذي أجري في 23 فبراير 2017.

[19] . أعلن عن انتخاب السيد يوسف بنجلون عن حزب العدالة والتنمية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1006 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد يوسف بنجلون.

4 - هيئة ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عبد الحميد الصويري	بدون انتماء سياسي	الدار البيضاء- سطات/ بني ملال- خنيفرة/ مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت
نائلة مية التازي	بدون انتماء سياسي	
عبد الإله حفظي	بدون انتماء سياسي	
يوسف محيي	بدون انتماء سياسي	
مولاي ابراهيم شريف[20]	حزب الاستقلال	سوس – ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد سالم بنمسعود	حزب الاستقلال	
عبد الكريم مهدي	بدون انتماء سياسي	طنجة- تطوان – الحسيمة
العربي العرائشي	بدون انتماء سياسي	

5 - هيئة ممثلي المأجورين:

الإسم الشخصي والعائلي	الانتماء النقابي
محمد زروال	الاتحاد المغربي للشغل
أمال العمري	
عزالدين زكري	
فاطمة الزهراء اليحياوي	
رشيد المنياري	
وفاء القاضي	
محمد حيتومو[21]	
عبد الإلاه الحلوطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
أمال ميصرة	
عبد الصمد مريمي	
كريمة افيلال	
ثريا لحرش	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
عبد الحق حيسان	
رجاء الكساب	
مبارك الصادي	
النعم ميارة	الاتحاد العام للشغالين
خديجة الزومي	
عبد السلام اللبار	
عبد الحميد فاتحي	الفيدرالية الديمقراطية للشغل
عبد العزيز بنعزوز	المنظمة الديمقراطية للشغل

[20] أعلن عن انتخاب السيد ياسين غنمونى (بدون انتماء سياسى) لشغل هذا المقعد فى الاقتراع التشريعى ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 996/16 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، أسفرت عن انتخاب السيد مولاي ابراهيم شريف من حزب الاستقلال.

[21] أعلن عن انتخاب السيد محمد دعيدعة عن النقابة الوطنية الديمقراطية لشغل هذا المقعد فى الاقتراع التشريعى ليوم الجمعة2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم664/16 الصادر بتاريخ 26 أبريل 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، أسفرت عن انتخاب السيد محمد حيتوم من الاتحاد المغربي للشغل.

القسم الثاني:
أشغال اللجان الدائمة

- تقديم
- أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال اللجان الدائمة
  1. مجموع اجتماعات وساعات العمل التشريعي
  2. مجموع النصوص القانونية المصادق عليها
  3. حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات اللجان الدائمة
- ثانيا: الحصيلة المفصلة لكل لجنة دائمة
  1. لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
  2. لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية
  3. لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
  4. لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
  5. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة
  6. لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تقديم

تقديم

تميزت السنة التشريعية 2016/2017 بتأخر تشكيل الحكومة عقب الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016، وهو ما أثر على وثيرة اشتغال المجلس واللجان الدائمة على وجه الخصوص خلال دورة أكتوبر 2016، حيث اقتصرت حصيلة أشغالها على اجتماع واحد عقدته لجنة الخارجية خصص للمصادقة على مشروع القانون الذي بموجبه تمت المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

وقد تميز عمل اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2016/2017 بالدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017 وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية تخص 33 قطاعا حكوميا ومؤسسة، وقد امتدت هذه العملية التشريعية الهامة خلال دورة أبريل على مدى أسبوعين، عقدت خلالها اللجان الدائمة 43 اجتماعا بما يناهز 153 ساعة عمل، وكان إسهام الفرق والمجموعات المكونة للمجلس لافتا حيث تم تقديم ما مجموعه 224 تعديلا.

وبالإضافة إلى دراسة مشروع القانون المالي، فإن العمل التشريعي للجان الدائمة قد تواصل قي دورة أبريل 2017 بالدراسة والتصويت على 10 مشاريع قوانين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وعلى اتفاقيات دولية وقعتها حكومة المملكة المغربية، بمجموع 32 اجتماعا استغرق ما يقارب 98 ساعة عمل، وبذلك يكون مجموع النصوص التشريعية التي تدارستها وصادقت عليها اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2016/2017 هو 47 نصا تشريعيا، وعقدت 75 اجتماعا بمجموع 250 ساعة من العمل.

وعلى مستوى الأنشطة الرقابية والاستطلاعية للجان الدائمة فقد سجلت دورة أبريل تقديم طلبات الاستماع إلى السادة الوزراء بخصوص مواضيع الساعة أو ذات الأولوية في السياسات العمومية من عدد من الفرق والمجموعات .

أما بخصوص المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية فقد استقبلت اللجان الدائمة 6 طلبات واستجابت الحكومة لإثنين (2) لم تنجز اللجان المعنية أي منها.

ورغم أن حجم المبادرة التشريعية لأعضاء مجلس المستشارين كان لافتا حيث استقبلت اللجان الدائمة ما مجموعه 36 مقترح قانون منها 5 مقترحات قوانين تنظيمية لأعضاء المجلس أحيلت على مجلس النواب بالأسبقية، إلا أنه لم تتم دراسة أي مقترح قانون.

ويرصد الكتاب التالي المعطيات العامة للحصيلة الإجمالية للجان الدائمة وكذلك البيانات المفصلة الخاصة بأنشطة كل لجنة في مجال اختصاصاتها.

أولا:
الحصيلة الإجمالية لأشغال اللجان الدائمة

1 - الحصيلة التشريعية: مجموع الاجتماعات وساعات العمل التشريعي

دورة أكتوبر 2016				
اللجنة الدائمة	عدد الاجتماعات	المدة الزمنية		
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	1	ساعتين و30 دقيقة		

دورة أبريل 2017							
اللجنة الدائمة	مشروع القانون المالي		مشاريع القوانين		المجموع		مشاريع القوانين قيد الدرس
	عدد الاجتماعات	المدة الزمنية	عدد الاجتماعات	المدة الزمنية	مجموع الاجتماعات	مجموع المدة الزمنية	النصوص الموافق عليها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	8	19 ساعة و45 دقيقة	7	20 ساعة و53 دقيقة	15	40 ساعة و38 دقيقة	2	4
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	5	22 ساعة	3	9 ساعات	8	31 ساعة	1	1
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	7	33 ساعة و30 دقيقة	8	29 ساعة	15	62 ساعة و30 دقيقة	2	6
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	12	45 ساعة و45 دقيقة	9	31 ساعة و20 دقيقة	21	77 ساعة و5 دقائق	5	2
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	7	16 ساعة و30 دقيقة	2	3 ساعات	9	19 ساعة و30 دقيقة	34	1
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	4	15 ساعة و30 دقيقة	2	1 ساعة و50 دقيقة	6	17 ساعة و20 دقيقة	1	4
مجموع دورة أبريل	43	153 ساعة	31	95 ساعة و3 دقائق	74	248 ساعة و3 دقائق	[1] 46	18
مجموع السنة التشريعية	**43**	**153 ساعة**	**32**	**97 ساعة و33 دقيقة**	**75**	**250 ساعة و33 دقيقة**	**47**	**18**

1. يضم العدد الاجمالي للنصوص الموافق عليها خلال دورة أبريل 2017 مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي تمت دراسته بصورة مشتركة من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الحصيلة الرقابية للجان الدائمة: الزيارات الميدانية والمهام الاستطلاعية

اللجنة	عدد الطلبات الواردة	استجابة الحكومة	الإنجاز	مضمون الطلبات
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	1	1	--	ميناء الناظور والمركز الحدودي بني أنصار
التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	--	--	--	--
الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	1	أحيل على اللجنة بتاريخ 19 دجنبر 2016 (خلال فترة حكومة تصريف الأعمال)	--	- بئر حوض الغاز TF7، التي تقوم بالتنقيب فيه إحدى الشركات البريطانية بمتابعة من المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بجماعة تندرارة إقليم بوعرفة.
الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	3	1	--	- واقع المعبر الحدودي باب سبتة - مقالع الرمال بالعرائش والقنيطرة - أوراش مشروع ضفتي ابي رقراق
العدل والتشريع وحقوق الإنسان	1	--	--	مهمة استطلاعية للسجنين المحليين بكل من أيت ملول وإنزكان.
الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	--	--	--	--
المجموع	**6**	**2**	--	

الحصيلة الرقابية للجان الدائمة: طلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة

اللجنة	عدد الطلبات الواردة	مضمون الطلبات	تفاعل الحكومة	الإنجاز
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	2	- الوضع الحقوقي بالبلد؛ - التراجعات في مجال حقوق الإنسان.	2	--
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2	- وضعية المكتب المغربي للسياحة؛	عقد الاجتماع	1
		واقع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكل ما يرتبط به من قضايا وطنية وجهوية ومحلية تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.	-	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	5	- تدارس الاختلالات التي تعرفها التعاضدية العامة للتربية الوطنية والتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية. - مناقشة ما صاحب البطولة الوطنية لكرة القدم من تصريحات لمسؤولين بالأندية والجامعة حول التلاعبات في النتائج. - طلب الاستماع إلى السيد المدير العام للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية. - تدارس طرق تدبير المكتب ومآل مخطط عمل المكتب خلال الولاية الحكومية الحالية. - تدارس واقع جامعة القاضي عياض بمراكش بحضور السيد رئيس الجامعة.	--	--
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	4	- تدارس موضوع تحرير صرف الدرهم في افق تعويمه. - مناقشة كل الجوانب المرتبطة بموضوع التحرير الجزئي للدرهم المغربي. - مناقشة تحرير سعر الدرهم.	(الطلب يهم والي بنك المغرب)	
		-الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تنفيذ القانون المالي 2017 والإعداد لمشروع القانون المالي 2018.	عقد الاجتماع	1
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2	- مناقشة موضوع "مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء التقرير الأممي الأخير". - دراسة مستجدات العلاقات المغربية ودول الخليج في ظل الأزمة التي تعرفها المنطقة.	--	--
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	5	- دراسة الأحداث التي تعرفها الحسيمة (4 طلبات) - مناقشة الوضع الحقوقي بالبلد وخاصة التراجعات المسجلة في مجال حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.	--	--
المجموع	20	20	4	2

2 - النصوص القانونية المصادق عليها

توزيع النصوص القانونية المصادق عليها حسب اللجان الدائمة

اللجنة	النصوص الموافق عليها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	- مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة. - مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	- مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	- مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛ - مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	- مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته؛ - مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017؛ - مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات؛ - مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛ - مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	- مشروع قانون رقم 01.17، يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003. - مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. - مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. - مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. - مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. - مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. - مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا. - مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

اللجنة	النصوص الموافق عليها
	- مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر. - مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. - مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية. - مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية. - مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. - مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا. - مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات. - مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 9 يوليو 2002. - مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001. - مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي. - مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية. - مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015. - مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6 أبريل 2016. - مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية. - مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016. - مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016. - مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016.

اللجنة	النصوص الموافق عليها
	- مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية. - مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015. - مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999. - مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات. - مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا. - مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. - مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. - مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر. - مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات. - مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان.
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	- مشروع قانون 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 814-16-2 يتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري.
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:	- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. -
المجموع: 47	

الجدول رقم 3: مقترحات قوانين تنظيمية محالة للدراسة بالأسبقية على مجلس النواب طبقا لأحكام الفصل 85 من الدستور

مقترح القانون التنظيمي	أصحاب المبادرة وتاريخ إيداع المقترح	اللجنة المختصة بمجلس النواب
1. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.	24 نونبر 2015 تقدم به أعضاء الفريق الحركي الآتية اسماؤهم : الدريسي عبد الرحمان، مبارك السباعي، حميد كوسكوس، الطيب البقالي، احمد شد.	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب
2. مقترح قانون يرمي الى تعديل المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.	3 دجنبر 2015 تقدم به: مولاي ادريس العلوي الحسني، المهدي عثمون، امبارك السباعي من الفريق الحركي	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب
3. مقترح قانون يرمي إلى تعديل عنوان والمادة 116 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.	3 دجنبر 2015 تقدم به: مولاي ادريس العلوي الحسني، المهدي عثمون، امبارك السباعي من الفريق الحركي	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب
4. مقترح قانون يرمي الى تعديل المادة 125 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.	3 دجنبر 2015 تقدم به: مولاي ادريس العلوي الحسني، المهدي عثمون، امبارك السباعي من الفريق الحركي	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب
5. مقترح قانون تنظيمي بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.	11 دجنبر 2015 فريق الأصالة والمعاصرة	لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

الجدول رقم 4: حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات اللجان الدائمة

السيد وزير الاقتصاد والمالية	11	11
السيد وزير الصناعة و الاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	04	10
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية	01	
السيد كاتب الدولة المكلف بالاستثمار	05	
السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	07	07
السيد وزير العدل	05	05
السيد وزير الشغل والإدماج المهني	05	05
السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	02	05
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة	02	
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	01	
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	**03**	04
كاتبة الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	**01**	
السيد وزير الشباب والرياضة	03	03
السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	03	03
السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	01	03
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري	01	
السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات	01	
السيد وزير الداخلية	01	02
السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية	01	
السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	01	02
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة	01	
السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	**01**	02
السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء	**01**	
السيد وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	**01**	02
السيدة كاتبة الدولة لدى وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان	**01**	
السيد الأمين العام للحكومة	**01**	
السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	**01**	
السيد وزير الثقافة و الاتصال	**01**	
السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	**01**	
السيد وزير الصحة	**01**	
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	01	
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	01	

ثانيا:
الحصيلة المفصلة
لكل لجنة دائمة

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الحصيلة العامة لأشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خلال السنة التشريعية 2016-2017

	دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016 -2017
عدد النصوص القانونية المصوت عليها	--	**03**	03
عدد الاجتماعات	--	**15**	15
مجموع ساعات العمل	--	40 ساعة و38 دقيقة	40 ساعة و38 دقيقة

1 - لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أبريل 2017
مشاريع القوانين
1. مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛ 2. مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية. 3. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. (لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية)

2 - تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--
	مجلس النواب	**03**
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	**01**
	الأغلبية	**02**
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	**01**
	غير المعدّلة	**02**
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--
	مشاريع القوانين العادية	**03**
	مقترحات القوانين	--

3 - الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أبريل 2017		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
1. مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛	21	--
2. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	87	20

4 - إحصاءات حول الاجتماعات بحسب ترتيبها الكرونولوجي

رقم الاجتماع	موضوع الاجتماع	تاريخ انعقاد الاجتماع	مقدم العرض	حضور السيدات و السادة المستشارين						
				عدد الحاضرين بصفتهم أعضاء اللجنة				عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين	المجموع	المدة الزمنية للاجتماع
				عدد الحضور	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين			
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل	18 ماي 2017	السيد محمد أوجار وزير العدل	**9**	47.36%	1	9	**6**	**15**	5 ساعات و5 دقائق
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية	22 ماي 2017	السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات	**6**	31.57%	3	10	-	**6**	ساعة و25 دقيقة
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	22 ماي 2017	السيد محمد بن عبد القادر الوزير المنتدب المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	**8**	42.10%	3	8	-	**8**	ساعتان و45 دقيقة
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	23 ماي 2017	السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	**6**	31.57%	4	9	-	**6**	ساعة و10 دقائق
5	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	24 ماي 2017	السيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج	**4**	21.05%	5	10	**3**	**7**	3 ساعات
6	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة	24 ماي 2017	السيد محمد الحجوي الأمين العام للحكومة	6	31.57%	2	11	1	7	ساعتان و15 دقيقة
7	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	25 ماي 2017	السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان	6	31.57%	**4**	9	**8**	**14**	3 ساعات و50 دقيقة
8	التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية	فاتح يونيو 2017	-	**10**	52.63%	2	7	-	**10**	15 دقيقة

رقم الاجتماع	موضوع الاجتماع	تاريخ انعقاد الاجتماع	مقدم العرض	حضور السيدات و السادة المستشارين						
				عدد الحاضرين بصفتهم أعضاء اللجنة				عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين	المجموع	المدة الزمنية للاجتماع
				عدد الحضور	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين			
9	اجتماع مشترك بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	6 يوليوز 2017	السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	**8**	21.62%	5	24	2	10	ثلاث ساعات
10	اجتماع مشترك بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	13 يوليوز 2013	السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	**12**	32.43%	6	20	4	**16**	3 ساعات و26 د
11	اجتماع مشترك بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	24 يوليوز 2017	السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	**18**	48.64%	2	17	2	**20**	5 ساعات و5 د
12	تقديم مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.	25 يوليوز 2017	السيد محمد أوجار وزير العدل	10	52.63%	1	8	15	25	57 د
13	المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.	28 يوليوز 2017	السيد محمد أوجار وزير العدل	9	% 47.36	2	8	6	15	6 ساعات
14	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.	فاتح غشت 2017	السيد محمد أوجار وزير العدل	14	73.68%	1	4	7	21	ساعة و10 د
15	دراسة مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.	7 غشت 2017	السيد محمد أوجار وزير العدل	**9**	% 47.36	3	7	1	**10**	ساعة و15 د

5 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

دورة أبريل 2017	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير العدل	5
السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	1
السيد الأمين العام للحكومة	1
السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	1
السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	3

6 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 2 : النصوص القانونية قيد الدرس

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
1. مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي؛ 2. مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛ 3. مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. 4. مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون	1. مقترح قانون يقضي بتعديل القانون 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي، السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 2. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 02 من القانون رقم 39.08 كما تم تتميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي، السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 3. مقترح قانون يتعلق بإحداث محاكم رياضية. تقدم به أعضاء الفريق الحركي. 4. مقترح قانون العفو العام على مزارعي الكيف. تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. 5. مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 10 من ظهير 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. تقدم به أعضاء فريق العدالة والتنمية. 6. مقترح قانون يتعلق بإحداث المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة، بإضافة الفصل 78 مكرر في قانون العقود والالتزامات. تقدم به عبد السيد اللطيف أوعمو باسم مجموعة العمل التقدمي. 7. مقترح قانون لتعديل مقتضيات الفصلين 76 و77 من القانون الجنائي. تقدم به السيد عبد اللطيف أوعمو باسم مجموعة العمل التقدمي. 8. مقترح قانون يرمي الى نسخ الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي. تقدم به السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل. 9. مقترح قانون يرمي الى نسخ الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي. تقدم به السيدات والسادة: ثريا الحرش، رجاء الكساب، عبد الحق حيسان، والمبارك الصادي أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. 10. مقترح قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002). تقدم به السادة أعضاء الفريق الاشتراكي. 11. مقترح قانون بتغيير وتتميم المادة 2 من القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية. تقدم به السيدات والسادة: ثريا الحرش، رجاء الكساب، عبد الحق حيسان، والمبارك الصادي أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع العام	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	طلب الاستماع إلى السيد وزير العدل حول " الوضع الحقوقي بالبلد، وخاصة التراجعات المسجلة في مجال حرية التعبير والحق في التجمع السلمي".	فريق الأصالة والمعاصرة	11 يوليوز 2017	**14 يوليوز 2017**	14 يوليوز 2017 **وجهت مراسلة عقد الاجتماع عن طريق السيد رئيس المجلس إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.** 24 يوليوز 2017 **توصلت رئاسة اللجنة بكتاب إحالة من السيد رئيس مجلس المستشارين، لمراسلة واردة من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يخبر من خلالها أن الطلب لا يدخل ضمن اختصاص وزارة العدل، وأخبر الفريق مقدم الطلب من اللجنة بذلك بتاريخ 27 يوليوز 2017.**
2	طلب الاستماع إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول "الأحداث التي وقعت مؤخرا وفيها مساس بحقوق الإنسان".	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	12 يوليوز 2017	14 يوليوز 2017	14 يوليوز 2017 **وجهت مراسلة عقد الاجتماع عن طريق السيد رئيس المجلس إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.** 24 يوليوز 2017 **توصلت رئاسة اللجنة بكتاب إحالة من السيد رئيس المجلس، لمراسلة واردة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها استعداد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان لعقد اجتماع اللجنة يوم الخميس 27 يوليوز 2017، لكن مكتب اللجنة قرر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 يوليوز 2017 بعد بته في الطلب، اقتراح موعد آخر نظرا للأجندة التشريعية المكثفة للجنة.**

السيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد عزيز مكنيف	" " "
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد أحمد الإدريسي	" " " "
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية
السيدة كريمة أفيلال	" " " "
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

لجنة الفلاحة
والقطاعات الإنتاجية

الحصيلة العامة لأشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال السنة التشريعية 2016 - 2017

	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016 - 2017
عدد النصوص المصوت عليها	01	01
عدد الاجتماعات	08	08
مجموع ساعات العمل	31 ساعة	31 ساعة

1 - لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أبريل 2017
مشاريع القوانين
1 . مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

3 - تصنيف النصوص القانونية المصوّت عليها

		دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--
	مجلس النواب	01
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	01
	الأغلبية	--
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	01
	غير المعدّلة	--
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--
	مشاريع القوانين العادية	01
	مقترحات القوانين	--

3 - الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أبريل 2017		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.	19	09

4 - حصيلة أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

دورة أبريل 2017						
الرقم	الموضوع	تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الحضور	الأعضاء	الملاحظون	المدة الزمنية
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017	الثلاثاء 23 ماي 2017	18	11	07	4 ساعات و30 دقيقة
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017.	الخميس 25 ماي 2017	12	07	05	6 ساعات و30 دقيقة
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2017	الجمعة 26 ماي 2017	17	10	07	5 ساعات
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2017	الجمعة 26 ماي 2017	28	15	13	5 ساعات و30 دقيقة
5	التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.	الخميس 01 يونيو 2017	12	21	0	30 دقيقة
6	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية	الخميس 06 يوليوز 2017	02	02	0	ساعتان و30 دقيقة
7	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية	الثلاثاء 11 يوليوز 2017	24	14	10	ساعة و30 دقيقة
8	دراسة وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة	الثلاثاء 25 يوليوز 2017	24	07	17	5 ساعات
	مجموع عدد ساعات الاشتغال					31 ساعة

5 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

دورة أبريل 2017	
السادة الوزراء وكتاب الدولة	عدد الاجتماعات
السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	01
السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	02
السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	02
السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	01
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري	01
السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات	01
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية	01
السيد كاتب الدولة المكلف بالاستثمار	03
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة	02
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	01
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة	01

6 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1 : النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
1. مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.	1. مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للمناطق القروية والجبلية. تقدم به أعضاء مجموعة العمل التقدمي، السادة: عبد اللطيف اعمو، عدي شجري. 2. مقترح قانون بتعديل المادة 19 من القانون 07.14 المغير والمتمم للظهير الشريف الصادر في 09 رمضان 1931 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري. تقدم به أعضاء الفريق الحركي السادة: الدريسي عبد الرحمان، مبارك السباعي، حميد كوسكوس، الطيب البقالي، احمد شد. 3. مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف للسياحة. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 4. مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 5. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 6. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 1.74.16 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالمكتب الوطني المغربي للسياحة. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 7. مقترح قانون بإحداث الوكالة الوطنية للجيولوجية. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون. 8. مقترح قانون بشأن تقنين زراعة الكيف بالمغرب. تقدم به السيدات والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. 9. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.89 الصادر في 16 رمضان 1432 (17 أغسطس 2011)، تقدّم به عبد العزيز بنعزوز وعبد الإله المهاجري وأمحمد أحميدي من فريق الأصالة والمعاصرة.

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء					
الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	- واقع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكل ما يرتبط به من قضايا وطنية وجهوية ومحلية تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني	فريق الأصالة والمعاصرة	09 ماي 2017	11 ماي 2017	---
2	- وضعية المكتب الوطني للسياحة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	06 يونيو 2017	06 يونيو 2017	تم تدارس الموضوع بتاريخ 25 يوليوز2017
3	- تدارس موضوع فساد وتعفن اضاحي لحوم العيد	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	06 شتنبر 2017	06 شتنبر 2017	---

السيدات والسادة أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الأول	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي
الخليفة الثاني	السيد محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة الثالث	السيدة أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الرابع	السيد سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله المهاجري	فريق الاصالة والمعاصرة
الخليفة السادس	السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الأمين	السيد عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مساعد الأمين	السيد امبارك حمية	الفريق الحركي
المقرر	السيد محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار
مساعد المقرر	السيد عدّي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد أحمد بابا اعمر حداد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد محمد لشهب	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد محمد العزري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد أحمد احميمید	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد أمحمد حميدي	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد حميد قميزة	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي
السيد محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الحصيلة العامة لأشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال السنة التشريعية 2016- 2017

	دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016- 2017
عدد النصوص المصوت عليها	--	02	02
عدد الاجتماعات	--	15	15
مجموع ساعات العمل	--	62 ساعة و30 دقيقة	62 ساعة و30 دقيقة

1 - لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أبريل 2017
مشاريع القوانين
1. مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛ 2. مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ 3. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. (لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية)

2 - تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	01
	مجلس النواب	**02**
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	02
	الأغلبية	**01**
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	03
	غير المعدّلة	--
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--
	قوانين الإطار	--
	مشاريع القوانين العادية	**03**
	مقترحات القوانين	--

3 - الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدّمة:

النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
1. مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛	28	28
2. مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛	70	10
3. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	87	20

4 - إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

دورة أبريل 2017								
الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
01	دراسة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2017: قطاع التربية الوطنية، - قطاع التكوين المهني، - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	الاثنين 22 ماي 2017	11	% 61	03	04	15	26	09h45min
02	دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2017.	الثلاثاء 23 ماي 2017 (الفترة الصباحية)	11	% 61	02	05	10	21	5h40min
03	1. دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة برسم السنة المالية 2017. 2. الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة التعاطي للمنشطات في مجال الرياضة. (تقيد السيد الوزير).	الثلاثاء 23 ماي 2017 (بعد جلسة الأسئلة الشفهية)	09	% 50	02	07	04	13	2h30min
04	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2017.	الأربعاء 24 ماي 2017	11	% 61	02	05	14	25	4h10min

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
05	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الخميس 25 ماي 2017	08	%46	06	04	08	16	6h15min
06	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والاتصال برسم السنة المالية .2017	الجمعة 26 ماي 2017	08	46 %	03	07	14	14	5h
07	التصويت على مجموع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية .2017	الخميس 1 يونيو 2017	12	67 %	01	05	---	12	10min
08	اجتماع اللجنة لتقديم مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	الأربعاء 14 يونيو 2017	08	% 46	05	05	01	09	1h
09	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	الأربعاء 21 يونيو 2017	09	% 50	01	08	03	12	3h 30min
10	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	الخميس 6 يوليوز 2017 (صباحا)	06	% 33	04	08	01	07	4h 45min
11	اجتماع مشترك بين لجنة التعليم ولجنة العدل لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	الخميس 6 يوليوز 2017 (بعد الزوال)	06	% 33	03	09	00	06	3h
12	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	الأربعاء 12 يوليوز 2017	05	% 28	08	05	02	07	5h
13	اجتماع مشترك بين لجنة التعليم ولجنة العدل لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	الخميس 13 يوليوز 2017	06	% 33	04	08	19	25	3h 26min
14	اجتماع مشترك بين لجنة التعليم ولجنة العدل للبت والتصويت في التعديلات على مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	الاثنين 24 يوليوز 2017	09	% 50	01	08	12	21	5h 5min
15	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	الأربعاء 26 يوليوز 2017	06	%33	06	06	17	23	3h15min

5 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

دورة أبريل 2017	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
▪ السيد وزير الثقافة و الاتصال	1
▪ السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1
▪ السيد وزير الشغل والإدماج المهني	1
▪ السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	7
▪ السيد وزير الصحة	1
▪ السيد وزير الشباب والرياضة	3

5 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع لأعضاء الحكومة قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
1. مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. (في إطار قراءة ثانية).	1. مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. تقدم به السيدات والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.
2. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.	2. مقترح قانون يتمم الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13 نوفمبر 1963) بشأن التعليم الأساسي. ورد على المجلس من مجلس النواب في 12 فبراير 2016.
3. مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.	3. مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. أحيل على المجلس من مجلس النواب في 2011/07/15.
4. مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.	4. مقترح قانون بتغيير وتتميم المواد 6 و22 و23 من القانون رقم 12.01 المتعلق بالمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية. تقدم به السيدات والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
5. مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.	5. مقترح قانون حول إنشاء هيئة وطنية للإحيائيين. تقدم به السيدات والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
6. مشروع قانون رقم 02.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء.	6. مقترح قانون يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن العمومية. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي، السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون.

الجدول رقم 2 : طلبات الاستماع إلى الوزراء				
الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة
1	طلب عقد اجتماع بحضور السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية لتدارس الاختلالات التي تعرفها التعاضدية العامة للتربية الوطنية والتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	5 ماي 2016	أحيلت مراسلة في الموضوع على الوزارة المعنية بتاريخ 5 ماي 2016.
2	طلب عقد اجتماع اللجنة حول موضوع مناقشة ما صاحب البطولة الوطنية لكرة القدم من تصريحات لمسؤولين بالأندية والجامعة حول التلاعبات في النتائج.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	11 ماي 2016	أحيلت مراسلة في الموضوع على الوزارة المعنية بتاريخ 13 ماي 2016.
3	طلب الاستماع إلى السيد المدير العام للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	23 ماي 2016	أحيلت مراسلة في الموضوع على الوزارة المعنية بتاريخ 23 ماي 2016.
4	طلب عقد اجتماع اللجنة بحضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وبحضور السيد المدير العام للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية لتدارس طرق تدبير المكتب ومآل مخطط عمل المكتب خلال الولاية الحكومية الحالية.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	5 يوليوز 2016	أحيلت مراسلة في الموضوع على الوزارة المعنية بتاريخ 11 يوليوز 2016.
5	طلب عقد اجتماع اللجنة لتدارس واقع جامعة القاضي عياض بمراكش بحضور السيد رئيس الجامعة.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	22 يونيو 2017	أحيلت مراسلة في الموضوع على الوزارة المعنية بتاريخ 22 يونيو 2017.

السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الأول	السيد عبد الرحيم الدريسي	الفريق الحركي
الخليفة الثاني	السيدة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الثالث	السيد عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
الخليفة الرابع	السيدة عائشةأيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة الخامس	السيد لحسن ادعي	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة السادس	السيد عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية
الأمينة	السيدة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مساعدة الأمينة	السيدة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المقررة	السيدة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي
مساعدة المقررة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل

أعضاء اللجنة	
السيدة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي
السيدة فاطمة عميري	الفريق الاستقلالي
السيد أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد عبد الرحيم كميلي	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية
السيد عزيز مهدب	الفريق الحركي
السيد محمد ريحان	الفريق الاشتراكي

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الحصيلة العامة
لأشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنة التشريعية 2016-2017

	دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016-2017
عدد النصوص المصوت عليها	--	05	05
عدد الاجتماعات	--	21	21
مجموع ساعات العمل	--	77ساعة و 5 دقائق	77ساعة و 5 دقائق

1 - لائحة النصوص القانونية المصوّت عليها

دورة أبريل 2017
مشاريع القوانين
1. مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته؛
2. مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017؛
3. مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات؛
4. مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
5. مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

2 - تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	02
	مجلس النواب	03
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	03
	الأغلبية	02
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدلة	03
	غير المعدلة	02
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--
	مشاريع القوانين العادية	05
	مقترحات القوانين	--

3 - الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أبريل 2017		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
1. مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017؛	224	34
2. مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛	35	20
3. مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	65	34

4 - إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

دورة أبريل 2017									
الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
1	تقديم ومناقشة مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته	الخميس 4 ماي 2017	4	17%	6	13	3	7	ساعة
2	تقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية لسنة 2017	الثلاثاء 16 ماي 2017	17	74%	لا احد	6	28	45	50 دقيقة
3	الشروع في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2017.	الأربعاء 17 ماي 2017	12	52%	1	10	17	29	5 ساعات و20 دقيقة
4	مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2017 والاستماع لجواب السيد الوزير على تدخلات السادة المستشارين.	الخميس 18 ماي 2017	15	60%	1	8	20	35	6 ساعات
5	الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2017.	الجمعة 19 ماي 2017	12	52%	1	11	11	23	3 ساعات

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
6	مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2017	الاثنين 22 ماي 2017	12	48%	لا احد	11	7	19	5 ساعات و45 دقيقة
7	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية	الأربعاء 24 ماي 2017	8	35%	1	15	2	10	ساعتان و30 دقيقة
8	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛* دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الأربعاء 24 ماي 2017	9	39%	لا احد	13	21	30	3 ساعات
9	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	الأربعاء 24 ماي 2017	7	30%	لا احد	15	15	22	4 ساعات
10	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	الخميس 25 ماي 2017	7	30%	لا احد	16	2	9	ساعتان و30دقيقة
11	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	الخميس 25 ماي 2017	6	26%	لا احد	17	لا احد	6	ساعتان
12	البت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2017	الاثنين 29 ماي 2017	17	74%	لا احد	6	8	25	9 ساعات
13	الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2017 وعلى مشروع القانون برمته، والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة	الخميس 1 يونيو 2017	18	78%	لا احد	5	2	20	45 دقيقة
14	دراسة مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات	الاربعاء 21 يونيو 2017	7	30 %	2	14	1	8	ساعة و 15 دقيقة
15	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	الاربعاء 21 يونيو 2017	6	26 %	3	14	2	8	ساعتان و 45 دقيقة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
16	مواصلة دراسة مواد مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا	الخميس 6 يوليوز 2017	6	26 %	3	14	2	8	4 ساعات و 15 دقيقة
17	مواصلة دراسة مواد مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا	الإثنين 10 يوليوز 2017	5	21 %	3	15	0	5	5 ساعات و 30 دقيقة
18	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	الأربعاء 12يوليوز 2017	8	34 %	5	10	5	13	3 ساعات و 15 دقيقة
19	البت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	الاربعاء 19 يوليوز 2017	6	26 %	6	11	4	10	5 ساعات و30دقيقة
20	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014.	الاثنين 24 يوليوز 2017	9	39 %	0	14	4	13	ساعة و نصف
21	البت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	الاربعاء 26 يوليوز 2017	8	34 %	0	15	2	10	6 ساعات و 20 دقيقة
22	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.	الخميس 27 يوليوز 2017	8	35%	1	12	10	19	ساعة

5 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

دورة أبريل 2017	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير الاقتصاد والمالية	11
السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	4
السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان	1
السيد وزير التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي	2
السيد كاتب الدولة المكلف بالاستثمار	2
السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	1

6 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
1. مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014؛ 2. مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد (قراءة ثانية).	1. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 89.15 المنظم لمهنة الخبير والمحاسب والمحدث لهيئة الخبراء المحاسبين (كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 10 ربيع الثاني 1421 موافق 13 يوليو 2000). أحيل من مجلس النواب في 15 يوليوز 2000. 2. مقترح قانون بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين. تقدّم به عضو فريق الأصالة والمعاصرة السيد عبد العزيز بنعزوز. 3. مقترح قانون يرمي إلى تغيير القانون رقم 43.95 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.106 صادر في 21 ربيع الأول 1417 (7 غشت 1996) القاضي بإعادة هيكلة الصندوق المغربي للتقاعد. تقدم به أعضاء فريق العدالة والتنمية. 4. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات كما تم تتميمه بالقانون رقم 09.03. تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي، السادة: محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، المختار صواب، عبد الحميد فاتيحي، ابوبكر اعبيد، احمد بولون.

الجدول رقم 2 : طلبات الاستماع إلى الوزراء					
الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	تحرير صرف الدرهم في أفق تعويمه	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	22 يونيو 2017	28 يونيو 2017	تم إحالة الطلب على بنك المغرب دون التوصل بأي جواب، تزامنا مع تأجيل الحكومة القيام بهذا الإجراء
2	مناقشة كل الجوانب المرتبطة بموضوع التحرير الجزئي للدرهم المغربي	فريق الأصالة والمعاصرة	23 يونيو 2017	28 يونيو 2017	
3	تحرير سعر الدرهم	الفريق الاستقلالي	23 يونيو 2017	28 يونيو 2017	
4	الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تنفيذ القانون المالي 2017 والإعداد لمشروع القانون المالي 2018.	الحكومة	-	-	بمبادرة من وزير الاقتصاد والمالية، وتطبيقا لمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية، تم عقد هذا الاجتماع المشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

الجدول رقم 3 : المهام الاستطلاعية					
1	مهمة استطلاعية الى ميناء الناظور والمركز الحدودي بني انصار للوقوف على عمل وأنشطة إدارة الجمارك بالمركزين الحدودين المذكورين، وذلك بمناسبة استقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج.	فريق العدالة والتنمية	5 يوليوز 2016	-	تم إحالة الطلب على رئاسة المجلس وبعد عرضه على أنظار المكتب، تم إحالته على الحكومة التي عبرت عن موافقتها للقيام بهذه المهمة الاستطلاعية، وأوكلت للجنة تحديد موعد لها.

السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد فؤاد قديري	" " " "
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "
السيد لحو المربوح	" " " "
السيد محمد الحمامي	" " " "
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية
السيد سعيد السعدوني	" " " "
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار
السيد احمد شد	الفريق الحركي
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

الحصيلة العامة لأشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

	دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016- 2017
عدد النصوص المصوت عليها	01	34	35
عدد الاجتماعات	01	09	10
مجموع ساعات العمل	ساعتين و 30 دقيقة	19 ساعة و30 دقيقة	22 ساعة

1 - لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2016

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون رقم 01.17، يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

دورة أبريل 2017

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
2. مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
3. مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.
4. مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
5. مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
6. مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا.
7. مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
8. مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر.

مشاريع القوانين

9. مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.
10. مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية.
11. مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية.
12. مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.
13. مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا.
14. مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات.
15. مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 9 يوليو 2002.
16. مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001.
17. مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي.
18. مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية.
19. مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015.
20. مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6 أبريل 2016.
21. مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية.
22. مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016.
23. مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016.
24. مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016.
25. مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية.
26. مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015.

مشاريع القوانين
27. مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999.
28. مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.
29. مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا.
30. مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
31. مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
32. مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر.
33. مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.
34. مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان.

2 - تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	--
	مجلس النواب	01	**34**
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	01	**34**
	الأغلبية	--	--
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	--	--
	غير المعدلة	01	**34**
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	01	**34**
	مشاريع القوانين العادية	--	--
	مقترحات القوانين	--	--

3 - إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
دورة أكتوبر 2016									
1	- مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليوز 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (اثيوبيا) في 03 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليوز 2003	الخميس 19 يناير 2017	9	52.94 %	0	8	32	41	ساعتين و30 دقيقة
دورة أبريل 2017									
2	- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	الجمعة 19 ماي 2017	8	47.05 %	0	9	2	10	45 دقيقة
3	- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	الاثنين 22 ماي 2017	6	35.29 %	2	9	1	7	ساعتين و5 دقائق
4	- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للمقاومين وأعضاء جيش التحرير	الاثنين 22 ماي 2017	4	23.52 %	0	13	0	4	3 ساعات و15 دقيقة
5	- مواصلة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	الثلاثاء 23 ماي 2017	5	29.41 %	1	11	8	13	3 ساعات و45 دقيقة
6	- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	الأربعاء 24 ماي 2017	6	35.29 %	2	9	5	11	ساعتين و55 دقيقة
7	- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير شؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	الخميس 25 ماي 2017	3	% .64 17	0	14	5	8	3 ساعات و30 دقيقة
8	-التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية (السنة المالية 2017)	الخميس 01 يونيو 2017	10	% 58.82	1	6	0	10	15 دقيقة
9	الدراسة والتصويت على : 1. مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل .	الثلاثاء 25 يوليوز 2017	7	% 41.17	1	9	1	8	ساعة واحدة و45 دقيقة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	2. مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية،بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات . 3. مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية . 4. مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل 5. مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات . 6. مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا 7. مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 8. مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر 9. مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. 10. مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية . 11. مشروع قانون رقم13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة								

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية . 12. مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية . 13. مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا . 14. مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات . 15. مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا (في 9 يوليو 2002) . 16. مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001. 17. مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا (في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي.								
10	الدراسة والتصويت على : 1. مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999 Haut du formulaire. 2. مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات . 3. مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا. 4. مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في	الخميس 03 غشت 2017	4	% 23.52	2	11	1	5	ساعة واحدة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	ميدان الضرائب على الدخل. 5. مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 6. مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات. 7. مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان. 8. مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية(AMCOMET) ، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر. 9. مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية . 10. مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر " اتفاقية أغادير " ، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015 . 11. مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6أبريل 2016 . 12. مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية . 13. مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر " اتفاقية أغادير "، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016 . 14. مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية								

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	العربية المتوسطية للتبادل الحر" اتفاقية أغادير "، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016. 15. مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016. 16. مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية. 17. مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015 .								

4 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

السادة الوزراء وكتاب الدولة	عدد الاجتماعات
- وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	2
- كاتبة الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	1
- الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	1
- وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	1
- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	1
- وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	1

5 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.	----

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة
1	مناقشة موضوع "مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء التقرير الأممي الأخير".	فريق الأصالة والمعاصرة	03 ماي 2017	وجهت مراسلة للوزير المعني بالأمر بتاريخ 05 ماي 2017
2	دراسة مستجدات العلاقات المغربية ودول الخليج في ظل الأزمة التي تعرفها المنطقة.	مراسلة مشتركة للفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.	16 يونيو 2017	وجهت مراسلة للوزير المعني بالأمر بتاريخ 19 يونيو 2017
3	تدارس محنة مسلمي بورما	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	07 شتنبر 2017	وجهت مراسلة للوزير المعني بالأمر بتاريخ 14 شتنبر 2017

السيدات والسادة أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة	التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الأول	السيد عمر مورو	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة الثالث	السيد أحمد الخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الرابع	السيد ابراهيم شكيلي	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي	العدالة والتنمية
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود	التجمع الوطني للأحرار
الأمين	السيد بنمبارك يحفظه	الحركي
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي	الاتحاد المغربي للشغل
المقرر	السيد أحمد بولون	الاتحاد الاشتراكي

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد حما أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد عثمان عيلة	" " " "
السيد ابراهيم الشريف	" " " "
السيد محمد الشيخ بيد الله	الفريق الأصالة والمعاصرة
السيد الحبيب بنطالب	" " " "
السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي

لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

الحصيلة العامة لأشغال لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية خلال السنة التشريعية 2016-2017

	دورة اكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	السنة التشريعية 2016 -2017
عدد النصوص المصوت عليها	--	01	01
عدد الاجتماعات	--	06	06
مجموع ساعات العمل	--	17 ساعة و20 دقيقة	17 ساعة و20 دقيقة

1 - لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أبريل 2017
مشاريع القوانين
1. مشروع قانون 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 814-16-2 يتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري.

2 - تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أبريل 2017
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--
	مجلس النواب	01
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	01
	الأغلبية	--
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدلة	--
	غير المعدلة	01
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--
	مشاريع قوانين عادية	--
	مقترحات القوانين	--
	مشاريع قوانين بالمصادقة على مراسيم قوانين	01

3 - الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أبريل 2017		
النص القانوني	المقدمة عدد التعديلات	عدد التعديلات المقبولة
--	--	--

4 - إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

دورة أبريل 2017								
الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	المدة الزمنية
01	دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.	22 ماي 2017	14	73.68	02	05	17	31	8 ساعات و55د
02	دراسة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.	23 ماي 2017	08	42.10	02	11	06	14	3 ساعات و15 دقيقة
03	دراسة الميزانية الفرعية لوزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	25 ماي 2017	07	36.84	02	12	05	12	3 ساعات
04	التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية.	فاتح يونيو 2017	14	73.68	--	05	--	14	30 دقيقة
05	دراسة مشروع قانون 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2-16-814 يتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري.	26 يوليوز 2017	05	21.31	05	09	02	07	50 دقيقة
06	دراسة مشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.	8 غشت 2017	07	36.84	05	07	04	11	50 دقيقة
مجموع ساعات العمل									17 ساعة و20 دقيقة

5 - حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

دورة أبريل 2017	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير الداخلية	01
السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية	01
السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	01
السيد وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	01
السيدة كاتبة الدولة لدى وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان	01
السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء	01

6 - النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
1. مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية. 2. مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية. 3. مشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة. 4. مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.	1. مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في رجب 1423 (الموافق ل 3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية. تقدم به أعضاء الفريق الحركي.

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة
01	تداعيات وفاة بائع السمك بإقليم الحسيمة	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.	31 أكتوبر 2016
02	تداعيات وفاة بائع السمك بإقليم الحسيمة	المستشار امبارك الصادي مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.	31 أكتوبر 2016
03	الفيضانات التي شهدتها مدينتي الرباط وسلا	فريق الأصالة والمعاصرة	24 فبراير 2017
04	دراسة الأحداث التي تعرفها الحسيمة	الفريق الدستوري الاجتماعي الديمقراطي	15 ماي 2017
05	حول أحداث التي يعرفها إقليم الحسيمة	فريق العدالة والتنمية	17 ماي 2017
06	حول أحداث الريف	مجموعة الكونفدرالية للشغل	18 ماي 2017
07	الأحداث المؤلمة التي عرفتها مدينة الحسيمة يوم عيد الفطر.	فريق العدالة والتنمية	30يونيو 2017
08	الوضع الحقوقي بالبلد وخاصة التراجعات المسجلة في مجال حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.	فريق الأصالة والمعاصرة	11 يوليوز 2017

ملحوظة : تجدر الإشارة إلى أن اللجنة اتفقت خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2017 على إرجاء برمجة هذه الطلبات إلى موعد لاحق.

السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي
الخليفة الأول	السيد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليغوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثالث	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد النعم ميارة	
السيد محمد سالم بنمسعود	
السيد محمد سعيد كرام	
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد عبد الكريم الهمس	
السيد مصطفى الخلفيوي	
السيد عبد السلام مي كوري	فريق العدالة والتنمية
السيد محمد السقوقع	الفريق الاشتراكي
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الفهرس

القسم الأول: أشغال الجلسات العامة

- **تقديم 9**
- **أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2016-2017 ..... 13**
- **ثانيا: حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016: 17**
  - الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016 19
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر 2016. 21
- **ثالثا: ملخص أشغال الدورة الاستثنائية (مارس 2017) 29**
- **رابعا: حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017: 33**
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل 2017 35
  - الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2017 39
  - كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل 2017 45
- **الملحق: 55**
  - ملخصات حول الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017 37
  - لائحة أعضاء مجلس المستشارين المعلن عن انتخابهم في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها 105

القسم الثاني: أشغال اللجان الدائمة

- **تقديم 115**
- **أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال اللجان الدائمة 119**
  1. مجموع اجتماعات وساعات العمل التشريعي 121
  2. مجموع النصوص القانونية المصادق عليها 124
  3. حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات اللجان الدائمة 128
- **ثانيا: الحصيلة المفصلة لكل لجنة دائمة 129**
  1. لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان 131
  2. لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية 139
  3. لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية 145
  4. لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية 153
  5. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة 163
  6. لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية 175